

صراع على نفط العراق

يا لها من كارثة .. لو إكتشفنا أننا نستخدم
كجسر تصل به بغداد الى واشنطن ..
مبعوث فرنسي الى العراق

كان عليّ أن ألاحق زيارة السيد إدوارد هيث رئيس وزراء بريطانيا الأسبق الى بغداد في مطلع 1994 ، بعد أن إجتمع الى الرئيس صدام ومسؤولين آخرين ، وحين عاد الى عمان لم يمكث طويلاً إذ كانت طائرة بريطانية خاصة مستعدة لنقله إلى لندن مع البريطانيين الثلاثة الذين كانوا معتقلين في العراق ، فلم يبق أمامي غير أن أتحدث إليه عبر الهاتف ، لم يكن الأمر يسيراً فهو متحفظ عن الإدلاء بأية تصريحات وكان عليّ أن أقنعه بأهمية الإفصاح عن بعض مما دار في بغداد حتى يمكنني إكمال صورة كانت أجزاءها تتناثر هنا وهناك بين العواصم العربية وأوروبا والولايات المتحدة ، وألزمني الأمر البحث المضني والملاحقة الصبورة التي لا تعرف الرضوخ للرفض الذي طالما واجهته من لدن السياسيين الذين يديرون دبلوماسية سرية .

وشعرت بالحاجة الى إستذكار حوار قصير كان قد جرى بيننا في فندق الرشيد ببغداد في شهر تشرين أول – أكتوبر من عام 1990 بعد ساعتين من لقائه مع الرئيس صدام .. يومها سألته عن إمكانية منع وقوع الحرب فقال :

– إن الصخرة قد أقيت من قمة الجبل وهي الآن في منتصف الطريق الى أعماق الوادي .

وقد لمست بعد أيام أن السيد هيث أعطى إنطباعاً للرئيس صدام حسين خلال حواراه معه بأن جهداً سياسياً يمكن أن يبذل ليمنع وقوع الحرب ، في حين كان الرئيس العراقي يرى أن احتمال الحرب أو السلام قائمان بنسبة متعادلة ، وقد جرى بينهما حوار طويل بدأه الرئيس صدام في الحديث عن حضارة العراق ورسالته الإنسانية عبر التاريخ ، في حين قال السيد هيث :

– لقد أردت المجيء إلى العراق لأعمل على تحسين العلاقات بين بلدينا ، وكانت لديّ النية في إقامة جمعية صداقة عراقية – بريطانية .. وقد كنتُ وما أزال أعمل في السياسة طيلة الأربعين سنة الماضية ولديّ علاقات وثيقة مع دول الشرق الأوسط .
فقال صدام حسين :

– إنها من المناسبات القليلة أن تتاح لنا فيها فرصة اللقاء مع شخصية بريطانية مارست المسؤولية من موقع رفيع المستوى .. لأنها تكون عادة متحررة من ضغط السلطة والتزاماتها المباشرة .

ثم مضى يشرح دور العراق في تعليم الشعوب الأخرى الكتابة والقانون والتقنية مذكراً أن شعب العراق كان أول من إستخدم العجلة الاشورية .. فعلق هيث :

– إن الصينيين قد تعلموها حقاً من العراق .

فقال الرئيس : هذا أمر لم أكن أعرفه من قبل ..

ثم واصلا حوارهما حول الظروف التي سبقت إندلاع أزمة الخليج وخلفياتها ، حتى قاطع السيد هيث ذلك العرض التاريخي ليقول :

– إن علينا أن نبحث عن تسوية سلمية وشاملة ، وهذا ما أردت أن أقدم فيه المساعدة بدلاً من قيام حرب في المنطقة بأسرها ..

ودار حديث عن إمكانية توسط هيث بين السعودية والعراق ، إلا أن الأمر الأكثر أهمية بالنسبة له كان أن يأخذ معه ما تبقى من بريطانيين وغربيين كانوا مازالون محتجزين في العراق ، فتلك هي المهمة الحقيقية التي سمحت له حكومة السيدة مارغريت تاتشر بسببها أن يقوم بزيارته الى العراق ، وعليه أن يعود ناجحاً .. وهو أمر شددّ عليه لكي لا يتعرض لحملة تشهير إذا عاد خالي اليدين .. وهو ما أيده فيه الرئيس صدام الذي قال :

– نريد أن تكون لك دعاية شخصية كبيرة عندما تعود ..

إن هيث ليس شخصية عابرة في تاريخ بريطانيا الحديث على الرغم من أنه الآن لا يتمتع بنفوذ كبير في الحياة السياسية الداخلية وقد لا يكون أكثر من شخصية فخرية في مجلس اللوردات يعمل في النشر ويحضر المناسبات الإجتماعية ويستذكر الماضي ..

أردت أن أعرف من مسؤول بريطاني معني بالعراق إن كانت ثمة صفقة قد أبرمت ببغداد مقابل إطلاق سراح البريطانيين الثلاثة :

– حتى أكون دقيقاً ليست هناك صفقة ، لكننا عدنا بشيء ما كان يستحق أن نقوله إلا لشخصين فقط هما جون ميغور رئيس الوزراء ودوغلاس هيرد وزير الخارجية ، وهذا الشيء هو أقرب الى عرض الأفكار والنيات ، وهيئ شخصياً مقتنع بضرورة تخفيف الحظر الدولي على

العراق لأسباب إنسانية ، وقد قال ذلك في بريطانيا كما كان قد وعدت في بغداد أن أفعل ذلك .

عدتُ فسألتُ إن كان قد أثار موضوع الديمقراطية الذي طالما إنشغلت به وسائل الإعلام البريطانية كما إنشغل به السياسيون البريطانيون ..

— كان يهمننا أولاً أن يتحرر البريطانيون الثلاثة المسجونون في العراق ، أما موضوع الديمقراطية في هذه البلاد فيكفي القول إن الرئيس صدام حسين نفسه قال لهيئت خلال لقاءهما عشية الحرب إنه لا يوجد نظام جاء عن طريق الديمقراطية في المنطقة بما فيها الحكم في العراق . وكان مما قاله هيئت أيضاً : أنه إقترح على المسؤولين البريطانيين عدم إستفزاز الحكومة العراقية بتصريحات جارحة وتخفيف الضغط الإعلامي عن بغداد .

كانت التصريحات التي أدلى بها الأمير شارلز ولي العهد البريطاني حول حقوق الإنسان جنوب العراق قبل شهرين من زيارة السيد هيئت الى بغداد قد أحدثت ردود فعل عاصفة في الصحافة الرسمية العراقية التي هاجمت الأمير شخصياً ، على الرغم من أنها لم تتحدث صراحة عن جهد سياسي كان ولي العهد البريطاني يقوم به خلال إستقباله لممثلين عن المعارضة العراقية ولسياسيين عراقيين في المنفى ، وهو أمر لم يكن معلناً أو معروفاً .

على أن العراق لم يختر إدوارد هيئت ، فالصحيح أن هذا الرجل هو الذي إختار التعامل مع العراق ، فالدبلوماسية العراقية لم تكن تملك خيارات كثيرة في بريطانيا على مدى ربع القرن الأخير ، وكان أكبر السياسيين البريطانيين الذين ظلوا يتعاملون مع بغداد ، وأسسوا مستوىً من علاقات الثقة مع السيد صدام حسين منذ كان نائباً للرئيس ، هو السياسي العمالي المخضرم جورج براون الذي تمكّن من تنفيس كثير من الأزمات بين بغداد ولندن ، خاصةً بعد الطرد المتبادل للدبلوماسيين في البلدين سنة 1978 أثار إغتيال رئيس وزراء العراق الأسبق السيد عبدالرزاق النايف في فندق الانتركوننتنتال بلندن ، فقام براون يومها بزيارة الى العراق عندما كان حزب العمال في أواخر حكمه برئاسة جيمس كالاها ، ومهدّ

لزيارة التفاهم تلك مع أول حكومة للمحافظين ستقودها السيدة مارغريت تاتشر ، وأختار براون ان يتجاوز الحديث عن المصالح المشتركة الى إبلاغ المسؤولين العراقيين بما كان يصفه بأنه (معلومات حساسة ومهمة ، حول خطط تدبر في الخفاء ضد الحكومة العراقية) وهو الموضوع الأكثر جلباً للإصغاء في بغداد ..

وفي تلك الفترة كانت المخابرات البريطانية تراقب علاقات حميمة بين الحكومة العراقية وحزب العمال الثوري البريطاني الذي يتبنى خطأً ماركسياً مطوراً ويحظى بوجود الممثلة الشهيرة فانيسا رديغريف في تنظيمه ، وكانت وفود الحزب تتوالى على زيارة بغداد منذ منتصف السبعينات ، إلا أن الجيل التالي من الدبلوماسيين العراقيين نبّه في بدء الثمانينات الى خطر العلاقة مع هذا الحزب الذي بلغ الأمر ببعض أعضائه الى إستطلاع رأي بغداد في (إمكانية مساندة خطة تغيير إنقلابي في بريطانيا) .. ويومها أدرك أولئك الدبلوماسيون أن الأمر لا يزيد عن كونه إستغفلاً للحكومة العراقية وفخاً منصوباً لمعرفة نيات بغداد ومدى إستعداد حكومتها للعمل ضد المصالح البريطانية مباشرة ، ولم تكن هناك فرص كبيرة لتمير ذلك الفخ .. ثم بدأت مصداقية الحزب تتراجع في بغداد خلال الحرب العراقية – الإيرانية التي تحفظ الماركسيون البريطانيون الجدد في تأييد موقف العراق فيها ..

ك ك ك

كادت الحكومة العراقية أن تتوصل سنة 1982 إلى إتفاق مع الحكومة البريطانية لشراء طائرات « هوك » وطائرات للإنذار المبكر تعمل في المناطق البحرية بعد أن زار السيد طه ياسين رمضان إحدى قواعد شركة « بريتش ايروسبيس » خارج لندن وإجتمع مع مسؤوليها وشهد عروضاً للطائرتين بعد إتصالات كانت قد إستمرت سنة كاملة قبل ذلك حاولت بريطانيا خلالها إقناع الجانب العراقي بالإتفاق على شراء تلك الطائرات على أن تُسلم إلى بغداد بعد إنتهاء الحرب مع إيران ، غير أن الصفقة التي بدت محتملة آنذاك لم تلبث أن إنهارت عندما سارع الفرنسيون لتقديم البديل أمام العراق وغلق الباب الذي كان يوشك أن يفتح بين لندن وبغداد ، فقدمت باريس عرضاً أكثر إغراءً لتزويد العراق

بمجموعة جديدة من طائرات الميراج وأعارته خمس طائرات من نوع « سوبر اتندارد » التي تستخدم صواريخ « اكسوسيت » الموجهة من الجو ضد السفن والتي سلّمت إليه على الفور وإشتركت في العمليات الحربية ضد إيران بما في ذلك إستخدامها عند مهاجمة منشآت جزيرة « خرج » الإيرانية في عمق الخليج .

أما في مجال النفط فإن محاولات شركة « بريتش بتروليوم » B P لبناء علاقات مع العراق تعود إلى مطلع الثمانينات عندما كان الأمل يحدها للمساهمة في بعض الصناعات النفطية في العراق والتعاون في مجال تسويق النفط ، وأُتيحت للمسؤولين في الشركة أكثر من فرصة للحديث مع وزير نفط عراقي بهدف إقناعه بجدوى التعاون مع الشركة ، غير أن ذلك الوزير لم يلبث أن عُزل من منصبه في بغداد .. وإكتفت الشركة البريطانية بعدئذٍ بالمراقبة .. والإنتظار ..



بعد أسبوع واحد من توقف إطلاق النار في حرب الخليج بدأ اللوبي الإقتصادي والسياسي الفرنسي المؤيد لعلاقات جيدة مع العراق يتلملح من مواقعه التي بدت وكأنها إندرست تحت الأرض خلال حرب الخليج .. كان اللوبي متوزعاً بين الصناعيين وبعض الأفراد في الجيش والمخابرات ، وكان مايزال هناك دبلوماسي بدرجة سكرتير أول يعمل في البعثة العراقية بباريس يدعى « م.د » الذي طلب لقاء عاجلاً مع مستشار يعمل لدى جاك شيراك ويتولى ملفات الشرق الأوسط. وحين إتقى الرجلان بحثاً على الفور في ترتيب زيارة الى العراق تحت عنوان (البحث في إحالة مشاريع استراتيجية كبرى الى شركات نفط فرنسية) .

في السابع عشر من شهر أيار « مايو » 1992 بدأ ذلك المستشار أول محادثات عراقية – فرنسية مع صهر الرئيس العراقي حسين كامل الذي كان مسؤولاً عن قطاعات الصناعة والنفط في العراق .

طلب المسؤول العراقي إعطاء الأولوية لشركة « إلف ELF » ليس لأنها الأكبر بين الشركات الفرنسية فحسب ولكن لأن رئيس مجلس إدارتها Loic Lefloch Prigeut على صلة قريبة من الرئيس الفرنسي « فرانسوا ميتران » .. وعندما حضر إلى بغداد بعد أيام ، إثنان من مديري شركة توتال وهما « F » و « H » ك فوجئاً بأن الجانب العراقي يعرض عليهما أن تتولى شركتهما الإستثمار في حقل جزيرة « مجنون » في المناطق المتاخمة للحدود مع إيران جنوب العراق ..

– خذوا حقول جزيرة مجنون ..

كان المسؤول العراقي يبلغ المسؤولين قراراً إتخذه الرئيس صدام إستناداً إلى إعتبارين .. الأول : إستدراج شركات نفط فرنسية كبرى لتأسيس مصالح مع بغداد بهدف كسر العزلة الدولية وتحريض الآخرين على القدوم إلى العراق . والثاني : إستقدام شركات دولية للعمل في مناطق الحدود مع إيران التي كانت خلال الحرب العراقية-الإيرانية موضعاً للتصادم بهدف تعطيل فرصة إندلاع حرب في المنطقة التي تتأسس عليها مصالح دولية يمكن أن تضغط لصيانة إستثماراتها في منطقة حساسة .

من المؤكد أن مديري شركة « إلف – إكيتان » لم يتوقعا ذلك العرض الكبير ، كانا يعرفان أنهما مقبلان على إستطلاع إمكانية الإتفاق على إستثمار في المجال النفطي دون تحديد اسم المشروع المرتقب أو حجمه .. ومنذ 17 / 5 / 1992 بدأ عمل طويل أعدت فيه مئات من الأوراق لدراسة الجدوى الإقتصادية للمشروع وإمكانات الإستثمار وأسلوب التمويل وصيغة (الإنتاج المشترك) التي كانت جديدة تماماً في تاريخ العلاقات النفطية بين العراق وفرنسا .

لا شك أن الفرنسيين كانوا فخورين بشركة « إلف » التي يعتقدون أنها واحدة من الشركات الإثننتي عشرة العملاقة في العالم ومنها ثلاثٌ أوروبية هي : (بريتيش بتروليوم B P وشيل Shell الهولندية التي تتوافر فيها مشاركة أمريكية وإلف – إكيتان ELF – Aquitaine الفرنسية) وإذا كان للعراق أن يختار من بين هذه الشركات الأوروبية فإن الشركة الفرنسية ستكون هي خياره المفضل لإعتبرات سياسية

وعملية، فهي وريثة لأعمال شركة ERAP «إيراب» الفرنسية التي سبق أن عملت في العراق نهاية الستينات ومطلع السبعينات، كما أن «إلف» تملك القدرة على التأثير في الخيارات السياسية الفرنسية بصورة مباشرة بسبب ملكية الدولة الفرنسية للحصص الكبيرة فيها وعلاقة معظم القادة السياسيين بإدارتها .

أما شركة «كوستال» التي تمثل المنافس الأمريكي الذي سبق الفرنسيين إلى العراق فإنها لا تهدد فرص شركتي «إلف» و «توتال» ، حيث أنها ليست واحدة من الشركات الأمريكية العملاقة مثل «شيفرون» Shevron و«إكسون» Exxon و«اموكو» Amoco وموبيل Mobil وتكساكو Texaco، و«أكسيدنتال» أويل التي يديرها الإقتصادي الشهير IRANI المتحدر من أصول شرق أوسطية ويرتبط بعلاقات جيدة في الشرق الأوسط والخليج ، .. وقد يكون الفرنسيون إستنتجوا أن العلاقات التي تأسست بين العراق و «كوستال» قبل أزمة الخليج وبعدها لم تكن لتشكّل تحدياً منافساً للخيار الفرنسي من الناحية العملية والإقتصادية ك .

أما البريطانيون فظلت حساسية الفرنسيين نحوهم عالية ، لكنهم لم يكونوا يخشون من منافستهم لهم لإعتبارات سياسية تتعلق بالإنهيار المزمّن للثقة بين لندن وبغداد بالدرجة الأولى ، ولعدم وجود خيارات بريطانية أكثر إغراءً للعراق من الخيارات الفرنسية للإعتبارات العملية . وسجل الفرنسيون (طبقاً لتقرير مراقبة كانت وحدة خبراء في شركة «إلف» قد أعدته) أن وفداً عراقياً يضم إداريين وفنيين أجرى في الربع الأول من 1994 أول إتصال من نوعه منذ أزمة الخليج 1990 مع شركات بريطانية تفاوض مع شركة British Telecom البريطانية للإتصالات ، وكانوا يعتقدون أن التفاوض قد جرى في لندن بمعرفة من وزير الخارجية دوغلاس هيرد .. وقبل ذلك كانوا قد رصدوا إتصالات أقامها عراقي يستخدم الإسم (ط . س) لحساب جهات متنفذة في بغداد مع شركة G . E . C للإتصالات خلال إجتماعات عقّدت في لندن 1993 (سيعتقل بعدئذ في العراق بتهمة الحصول على العمولات لحسابه فقط) .

وستصبح الحافلات الحمراء الشهيرة المصنوعة على النمط الإنكليزي – وهي بعض ما تبقى من آثار البصمات الإنكليزية في بنية الخدمات العراقية – سبباً لقدوم ممثلي شركة (ليلاند) البريطانية للبحث في إصلاح حافلات بغداد ذات الطابقيين التي نفذت قطع غيارها في العراق ، وكان هذا الموضوع أحد القضايا التي بحثها وفد الشركات البريطانية الذي زار العراق منتصف شهر شباط (فبراير) 1995 واتفق على أن ينفذ الإتفاق الأولي الذي جرى بين وزارة النقل العراقية وشركة (ليلاند) فور رفع الحظر الدولي عن العراق .

وكانت تلك الخطوات فتحاً لمراجعة إمكانات إحالة مشاريع صناعية إلى شركات بريطانية ، دون البحث في أي مشروع نفطي سواء كان يتعلق بالإنتاج أم الخدمات أم الصناعات النفطية أم التسويق ، وهو أمر كان يبعث على الإرتياح الشديد في باريس لعدم وجود تقاطع مع لندن في الخطوط المحتملة للإستثمار في العراق الذي ينتظر رفع الحظر الدولي ليباشر صلاته مجدداً مع شركات غربية توفر التكنولوجيا العالية والتمويل الضخم .



كان الفرنسيون والبريطانيون يتسابقون للفوز بصفقات شاملة لإستخراج نפט العراق وإستثماره ، ويعود هذا التسابق إلى مطلع القرن عندما أكتشف النفط بكميات كبيرة في منطقة الموصل الغنية الشهيرة شمال العراق ، فخاضت الدبلوماسية الفرنسية والبريطانية صراعاً مريراً ، ليس حول مستقبل تبعية (الموصل) كولاية وحسب ، بل حول ما أكتشف من مكامن نפט غزيرة فيها ، وكانت تركيا يومها تطالب بولاية الموصل وتفرد لها مقعداً خالياً في مجلس ممثلي المناطق ، ولم تسمح القسمة الدولية لتركة العالم بعد الحرب العالمية الأولى بسلب الموصل عن العراق ، لكنها كادت تقسم نפט هذه الولاية بين باريس ولندن عندما وقّع ممثلان للحكومتين البريطانية والفرنسية هما : « بيرتيلو » مندوباً عن لندن و« اكدمان » مندوباً عن باريس إتفاقاً يقضي بمنح 25% من نפט الموصل لفرنسا في مقابل إطلاق يد بريطانيا في السيطرة على خط

لإنبوب النفط العراقي يمر عبر سوريا بإتجاه البحر المتوسط وعدم التدخل في دور بريطانيا الطليق في مصر وسيناء والبحث في إقتراح بريطاني لمد خط للسكك الحديد من العراق عبر سوريا .. غير أن ذلك الإتفاق لم ينفذ عندما أُعيد تقسيم مناطق النفوذ بحيث صار العراق بأكمله تحت السيطرة البريطانية الى جانب فلسطين وشرق الأردن ، مقابل إطلاق يد فرنسا في سوريا ، وبذلك ضاعت فرصة باريس للإستحواذ على 25% من نفط ظلت بريطانيا تتحكم في إستخراجه وتسويقه بيد طليقة أكثر من خمسين سنة متصلة .

وظلت باريس تنتظر الحصول على فرصتها الضائعة في نفط العراق ، حتى بدا إتفاق شركة « إيراب » نهاية الستينات لإستثمار ثلاثة حقول عراقية وكأنه يعوّض عن (الحصة) المفقودة التي إنتظرتها فرنسا طويلاً في نفط العراق ، ثم لم تلبث هذه الشركة أن حصلت على تعويضات كبيرة مقابل إنسحابها من الحقول لصالح شركات عراقية بعد تأمين النفط 1972 – 1973 .

كان التنافس بين بريطانيا وفرنسا على العراق قد تجاوز موضوع النفط الى محاولة التأثير في الإتجاهات السياسية ، لذلك صار الطرفان يلاحقان بعضهما البعض فيقتفي كل منهما أثر خطوات الآخر .. وجرت تصفيات متبادلة لقوى سياسية محسوبة على كل منهما داخل البنية السياسية .. فالصراع على النفط وإقتصاد العراق تطلب أن يخلق كل منهما قواه الموالية .. في حين كان الأمريكان يراقبون هذا السُجال المزمّن ، في وقت تسلل فيه الروس من البوابات التي أتاحتها الحرب الباردة .. ولم تلبث القوى نفسها أن عادت الى التنافس على العراق بعد حرب الخليج .. لكن بأساليب جديدة أتاحها نتائج الحرب والعزلة التي وجدت الحكومة العراقية نفسها فيها ..



حسب ما قاله مبعوث فرنسي سري إعتاد الذهاب إلى بغداد بعد حرب الخليج ، فإنّ الحكومة العراقية (لم تساعدهم .. ولم تساعد نفسها) عندما رفضت قرار مجلس الأمن (706) الذي كان سيسمح ببيع كمية من النفط العراقي منذ أواخر 1992 وهي بذلك كانت ترفض قراراً إقترحته الدبلوماسية الفرنسية بهدف فتح ثغرة في الحظر الدولي ، (وقد فتحت الحكومة العراقية بذلك الرفض الباب أمام القرار (712) الذي إقترحته بعدئذ الدبلوماسية البريطانية ووضعت فيه سلسلة إجراءات مركبة لعملية تصدير النفط ..) وكما يرى المسؤول الفرنسي (فإنّ موقف المسؤولين العراقيين شلّ جزءاً من قدرة الفرنسيين على التحرك بهدف كسر الحظر الدولي على العراق وسَمَح للدبلوماسية البريطانية بالتحرك على حساب دور الدبلوماسية الفرنسية) .



لم يكن البريطانيون في وضع يتساهلون فيه مع مطامح باريس .. لكنهم ربما كانوا أكثر إستعداداً للإنتظار .. إنّ باريس تتعدى .. أما لندن فتتعضى .. الأولى مستعجلة والثانية تراهن على الإنتظار وتتحينّ الفرص ..



لقد ذهب المفوضون الفرنسيون الأوائل إلى بغداد ، وبعضهم من التجمع الديغولي بزعامة شيراك ، مدعومين من قبل رئيس الجمهورية فرانسوا ميتران ورئيس الوزراء ميشيل روكار ووزير الخارجية رولان دومو ، وهم يمثلون الثلاثي السياسي (من الحزب الإشتراكي) الذي تبني فكرة مشاركة فرنسا في التحالف الدولي ضد العراق ، لكن الحرب لم تكد تتوقف حتى شكل ذلك الثلاثي أول فريق دولي يذهب للبحث عن فرصة في مرحلة ما بعد الحرب .. وحمل فريق « إلف اكتان وتوتال » أول « هدية » فرنسية الى العراق قيمتها مليون ونصف المليون دولار

هي تشكيلة من الأدوية والمعدات الطبية ...

وصار هناك من يعرض تزويد العراق بقطع غيار لإثنتين وسبعين قاطرة سلك حديد جهزتها فرنسا منذ سنة 1972 ولم تتذكرها إلا بعد إنتهاء الحرب ، في حين إهتم آخرون بشراء أو إصلاح بواخر منسية في شط العرب وعند المداخل العليا للخليج ، وعرض غيرهم بيع العراق مخلفات معامل ومصانع وماكنات مستعملة . والأغرب من ذلك أن مسوقين جاءوا بعروض لمعالجة الأضرار التي نتجت عن غارات الطيران الفرنسي على العراق خلال حرب الخليج .



جاء الفرنسيون بفكرة (الإنتاج المشترك) أو (المشاركة في الإنتاج) ليجدوا المخاوف من العودة إلى حقبة ماضية من تاريخ نطف العراق والصراع الدولي عليه ..

فقد عانى العراق نصف قرن من عقود (الإمتيازات) التي حصلت عليها شركة P.C. البريطانية إلى جانب حصص لشركات فرنسية وهولندية ، وهي إلتزامات كانت تنزع عن البلاد إستقلالية القرار في التحكم بثروتها النفطية ، وقد إنتهى عصر الإمتيازات بتأميم النفط سنة 1972 ، ولذلك فإن أي عودة جزئية أو كلية إلى عصر الإمتيازات سيُعد نكسة في تاريخ إستقلال البلاد ، وقد تكون الصيغة الجديدة (الإنتاج المشترك) متقدمة على مفهوم الإمتيازات لكنها في كل الأحوال تمثل تراجعاً عن المستوى الذي بلغه العراق من إستقلالية في إنتاج النفط وتسويقه .. إنه مفهوم جديد ، الممول فيه هو الطرف الأجنبي الذي تترتب له العوائد حسب نسبته في التمويل ، والأولية فيه للشركات الفرنسية إلى جانب حصة دفترية للعراق غير مدفوعة نقداً ، ويملك الشريك الفرنسي حق إستقدام شركات أخرى لتمويل جزء من مشروع الـ 8.5 مليار دولار في السنوات السبع التي يستغرقها .

ولعل خطورة الصيغة الجديدة أنها لا تقترب من أية صيغة سابقة للتعاقد أقدم عليها العراق في تاريخ علاقاته النفطية ، وتنطوي جدتها على مرونة في تمرير صيغة للتحكم بجزء رئيس من ثروة العراق النفطية .. كما أنها تفتح الباب أمام الشركات الأخرى (أي من الشركات الإثنتي عشرة الكبرى في العالم) للتمتع بالمستوى نفسه من الإمتيازات وربما أكثر عند أي تعاقد جديد تُستغل فيه حالة الإضطراب وضعف المتفاوض وإرتبائه .

إنّ الإقدام على سابقة من هذا النوع سيُعيد العراق الى الخلف مما تأسس من مفاهيم الإستقلال الإقتصادي والسياسي للدول الجديدة في العالم ..



بعد سنة ونصف من المفاوضات التي بدأت في 17 / 5 / 1992 جرى في أحد فنادق بغداد التوقيع على مذكرتي تفاهم وإفصاح عن النيات بين العراق والشركتين الفرنسيتين .. وقعهما عن الجانب العراقي وكيل وزير النفط طه الحمود (الذي سيُعزل من منصبه في حزيران « يونيه » 1994) وعن الجانب الفرنسي وقعهما - منفصلتين - ممثلاً شركتي « إلف - وتوتال » ك .

لم تتجاوز مذكرة التفاهم صفحة ونصف لكل من الشركتين ، كان مضمونها عاماً يُفصح عن النيات للعمل من أجل (المشاركة في الإنتاج) وإعطاء الشركتين حق إستثمار الحقلين العراقيين .

كانت الشركتان بحاجة إلى تأسيس مفهوم للعمل المشترك وتبني فكرة (الإنتاج المشترك) وهي صيغة تختلف كثيراً عن جميع الإتفاقات التي كان العراق قد عقدها مع الشركات الأجنبية في حقل التنقيب عن النفط وإستثماره وتصديره وتلبية الخدمات في حقول النفط ، وهي صيغة متقدمة أيضاً على ما كان العراق قد عقده من إتفاقات مع شركة ERAP « إيراب » الفرنسية التي تولت إستثمار ثلاثة حقول أشهرها

حقل « بزركان » وهي الشركة نفسها التي آلت جميع أعمالها بعدئذٍ الى مجموعة شركات « إلف » .



أُتيح لي أن أزور باريس في تشرين أول - أكتوبر 1993 بعد أربع سنوات من الغياب عن العاصمة الفرنسية ، وفوجئت خلال إسبوعين من الإقامة فيها أن عدداً من مديري الشركات كانوا يثيرون موضوعاً محدداً : ما إمكانية مساعدتنا للوصول إلى بغداد والحصول على فرص استثمار فيها ؟.. وكان بينهم من يتحدث عن إستعداد لعقد صفقات بيع كميات من القمح الفرنسي المتراكم لدى المزارعين بسبب القيود التي فرضتها إتفاقية « الجات » للتعريف الكمركية والتجارة الدولية ، ووجدتُ مدير إذاعة مونتي كارلو « جاك تاكيه » الذي عينته حكومة الإشتراكيين السابقة يتحدث عن سياسة جديدة نحو العراق وضعتها حكومة الديغوليين والمحافظين برئاسة « ادوارد بالادور » تقوم على عدم إزعاج بغداد وإعطاء أنبائها الرسمية الفرصة في الظهور في برامج الإذاعة بعد غياب أكثر من سنتين ، وهو الأمر الذي جعله يقرر قبول دعوة الحكومة العراقية لزيارة بغداد مع فريق إذاعي لإحياء إتفاقات تعاون قديمة تعود الى منتصف السبعينات عندما كانت العلاقات في أوج ازدهارها بين بغداد وباريس ، وفي تلك الأثناء كان دبلوماسيون عراقيون جدد قد إلتحقوا ببعثة رعاية المصالح العراقية وتسلموا مبنى السفارة العراقية الذي ظل مهجوراً منذ قطعت الحكومة العراقية علاقاتها الدبلوماسية مع فرنسا في الإسبوع الأول لحرب الخليج .

كانت شركة « داسو » لصناعة الطائرات أكثر المعائل الصناعية الفرنسية شعوراً بالمرارة بعد أن قررت تسريح عدد كبير من العاملين فيها وعرض ما تبقى من معدات طائرات الميراج التي تصنعها للبيع في المزاد العلني بشرط ألا يكون المشتري هذه المرة عراقياً ، وأعلمني تاجر عربي وسيط أن الشركة باعت آنذاك محركات طائرات الميراج الى دولة الإمارات العربية بسعر لا يتجاوز ربع قيمتها الحقيقية بسبب الضائقة التي تمر بها الشركة وحاجتها الى السيولة النقدية بعد تجميد عقودها مع العراق التي كان آخرها ما إتفق عليه أواخر 1989 ومطلع 1990 حين زار رئيس الشركة بغداد وإلتقى مع الرئيس صدام حسين .

وصادف أن وصل السيد طارق عزيز الى باريس يوم 14 / 10 / 1993 ..

كان يُفترض أن تبقى الزيارة سريةً تماماً .. غير أن ذلك كاد يكون مستحيلًا ..

فقد أعطت الحكومة الفرنسية الضوء الأخضر لقدم المسؤول العراقي إلى باريس بعد سلسلة إتصالات معقدة تمت بصورة مباشرة بين مسؤولين عراقيين وآخرين فرنسيين في بغداد وجنيف ونيويورك ، غير أن البرنامج المكثف الذي وُضع للزيارة جعل من المستحيل إبقاءها طي الكتمان ، فقد سرّب موظفون في الخارجية الفرنسية الخبر الى الصحافة وباتت الخارجية الفرنسية في مواجهة المأزق ، فلم تجد غير الإعلان أن الزيارة هي للعلاج معتمدة على ما كان معروفاً من قبل عن تطبّب كبار المسؤولين العراقيين في فرنسا على مدى عشرين سنة مضت - قابل كل من تراه مستعداً لمقابلتك ..

كانت هذه العبارة هي خلاصة الرأي الذي تلقاه السيد عزيز من مسؤولين في وزارة الخارجية ، وفهم في الوقت نفسه أنه لن يقابل الرئيس ميتران ورئيس الوزراء بالادور ووزير الخارجية جوبيه .

كان هناك خليطٌ غريب من السياسيين الفرنسيين الذي أمضوا ساعات عدة يتحاورون مع المسؤول العراقي من اليمين المتطرف والديغوليين والإشتراكيين مثل جان ماري لوبيين وميشيل جوبير ورولان دوما وجان بيير شوفنمان ، كما إلتقى مع السيد براين نائب رئيس شركة « إلف » الذي تخلى بعد أسابيع قليلة عن منصبه ، عدا عن « شارل باسكوا » وزير الداخلية و أعضاء في البرلمان ومديري شركات وشخصيات لبنانية تتخذ من باريس مكان إقامة لها مثل الرئيس الأسبق أمين الجميل .

لقد تمت الزيارة في ظرف شديد الحساسية بالنسبة لفرنسا التي كانت تبحث عن ساحة للإنتشار السياسي وسوق كبيرة لإستيعاب جزء من

تجارتها وصناعتها .. ويمكن رسم الصورة الآتية للمزاج السياسي الفرنسي في خريف 1993 :

❖ كانت المفاوضات الفرنسية الأمريكية حول إتفاقية « الجات » للتعرفة الكمركية تمر بمرحلة حاسمة بسبب القيود على تصدير المحاصيل الزراعية الفرنسية ، ويومها كانت الصوامع مليئة بالقمح والحبوب الفائضة التي لا تجد لها سوقاً للتصريف بعد أن خسرت فرنسا سوق الصين أثر إعلانها عن بيع طائرات فرنسية الى تايوان مقتفيةً بذلك الخطوة التي كان قد أقدم عليها من قبل الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش حين باع تايوان نفسها طائرات أمريكية متطورة ، ولم تجد الصين سلاحاً ترد به على باريس غير التوقف عن شراء القمح الفرنسي .. عندئذٍ كانت شوارع باريس القريبة من الأليزيه ومقر رئيس الوزراء والجمعية الوطنية الفرنسية تحتشد بآلاف المزارعين الذين يتظاهرون لمطالبة الحكومة بإيجاد أسواقٍ لحبوبهم المقدّسة .

وبات مشهد الفلاحين الفرنسيين المتجمهرين في المداخل المؤدية الى الأليزيه يعيد الى الأذهان بعض إستحقاقات الحرب العالمية الثانية عندما فرض الفرنسيون على الألمان سلسلة مستوياتٍ من تعويضات الحرب كان أهمها تبني خطة طويلة الأمد لدعم المنتجات الزراعية في فرنسا وتنميتها ، غير أن مرور نصف قرن على نهاية الحرب العالمية الثانية وإستعادة ألمانيا لوحدها قد أنتج مناخاً سياسياً جديداً لم تعد فيه ألمانيا لترضى بالإنصياع المطلق لإستحقاقات تلك الحرب ، لا بل إن الألمان باتوا يقاومون الحماس الفرنسي نحو إصدار عملةٍ أوروبية موحدة ، ومثلهم فعل البريطانيون ، حتى لا تتمتع فرنسا بإمتياز التغطية على معضلات عملتها المحملة بأعباء إقتصاد ينحو الى التراجع يوماً بعد آخر ..

❖ أما صناعات السلاح في فرنسا فقد أصيبت بالركود منذ إنتهاء حرب الخليج بعد فشل الحكومة الفرنسية في عقد صفقات كبيرة مع دول الخليج عدا الإمارات ، وإنفراد الولايات المتحدة بالحصول على صفقات التسليح الأساسية في الخليج تاركة حيزاً صغيراً لبريطانيا ثم فرنسا ، وإنعكس الركود الإقتصادي في فرنسا على سعر الفرنك أمام الدولار الذي كان يتراجع ببطء يوماً بعد آخر .

لم يرغب عن بال الفرنسيين أن تفتح سوق العراق وإستعادته ثانية يرتبط بتحول سياسي كبير في الموقف الدولي من العراق كما يرتبط بمعركة طويلة مع الأمريكان من جهة والشركاء الأوربيين الآخرين من جهة أخرى ، لذلك قد لا يكونون فوجئوا بالطريقة التي رد بها الأمريكان والبريطانيون على سياستهم الجديدة نحو العراق ، فقد أظهرت لندن وواشنطن تشدداً إزاء مسألة تخفيف الحظر الدولي في أول جلسة مداولات جرت في نيويورك بعد شهر واحد من زيارة السيد عزيز الى باريس بهدف إحباط أي وعد ربما تكون باريس قد أعطته لبغداد لتخفيف هذا الحظر من خلال مجلس الأمن .



رفع العراق درجة تمثيله الدبلوماسي في باريس خلال شهر كانون أول « ديسمبر » 1993 عندما زاد عدد دبلوماسييه وعيّن موظفاً جديداً لإدارتهم .. وقررت باريس فتح مركز لرعاية المصالح الفرنسية في العراق خلال شهر تموز « يوليو » 1994 (لكنها أجلت تنفيذ قرارها بعد الأزمة التي نشأت في شهر تشرين أول – أكتوبر 1994 أثر الحشد العسكري العراقي قرب الحدود الكويتية أعلنته في 7 / 1 / 1995) .

لكن مساعي العراق في فتح قنوات الإتصال مع المجموعات السياسية والبرلمانية كانت تتم بإدارة مباشرة من السيد برزان التكريتي الموجود في جنيف الذي إعتاد الإتصال مع السيد (جان شارل مارشيان) – المندوب السابق لشركة (تومسون) والمكلف من وزير الداخلية الفرنسية بمهام خاصة – وتمتع السيد برزان في مجال آخر ، بمساعدة الدكتور عبدالمجيد الرافعي الذي يتردد على زيارة فرنسا بجواز سفره اللبناني ، كما إستعان بمشورة سياسيين لبنانيين معارضين آخرين مثل السيدين ريمون اده وميشيل عون .

ويسرّ السلطات الفرنسية لرئيس شركة « سومو » المسؤولة عن تصدير النفط العراقي وتسويقه أن يأتي الى باريس أواخر شهر حزيران « يونيه » 1994 بدعوة من الخبير النفطي العربي « نيقولا سركيس » تحت غطاء المشاركة في ندوة مختصة ، وهو أمر أتاح له إجراء مزيد من الاتصالات مع الشركتين الفرنسيتين وجرى البحث في مجال التعاقد على شراء نفط عراقي فور رفع الحظر الدولي .

في تلك الأثناء صار الطرفان العراقي والفرنسي يعقدان جلسة كل أسبوع أو أسبوعين في بغداد لتطوير مفهوم (المشاركة في الإنتاج) أو (الإنتاج المشترك) الذي تغطي نفقاته الشركتان الفرنسيتان بكلفة ثلاثة ونصف المليار دولار في حقل « نهر عمر » وخمسة مليارات دولار في حقل « مجنون » تُصرف على مدى سبع سنوات بهدف تأمين إنتاج يومي قدره (800) ألف برميل من حقل مجنون و (450) ألف برميل من حقل نهر عمر ، على أن تسعى الشركتان الفرنسيتان لإستقدام شركات أمريكية للمساهمة في التمويل وهو الأمر الذي عرضه الفرنسيون ورحب به العراقيون .. فالجانب الفرنسي يريد أن يؤمّن موقف الشركات الأمريكية ويحيدها .. أما الجانب العراقي فكان يصافح الفرنسيين وعينه تتطلع إلى قدوم الأمريكان .. وشدّد الفرنسيون على أن تكون النسبة الأعلى في التمويل للشركتين الفرنسيتين والعراق وتكون المساهمة الأصغر للشركات الأمريكية التي يفترض أنها ستلتحق بالمشروع في وقت ما ..

ورحب الفنيون العراقيون بقدوم (توتال) ومجموعة (الف اكيان) لرغبتهم في إدخال تقنية الحفر الأفقي الى العراق ، وهو موقف معاكس لتحفظهم على إستقدام التقنيات الروسية التي تعد من أجيال تكنولوجية قديمة . وقد أمضى الفنيون العراقيون سنتين في معاينة الدراسات التي تقدم بها الفنيون الفرنسيون لإعتقادهم بأن إعداد الدراسات سيمثل المرحلة الأكثر تعقيداً وطولاً ، وأن الإنتهاء منها سيجعل البدء بالعمل فوراً أمراً ممكناً بلا أية مشكلات .

وتدل ضخامة الإنتاج (مليون و 250 ألف برميل يومياً) أنّ التعاقد كان سيتم على صفقة إستراتيجية لإستثمار كمية من النفط تزيد لوحدها على إنتاج كل من الإمارات والكويت عشية أزمة الخليج ، ومن هنا يمكن تقدير أهمية الصفقة وخطورتها وسعتها وتأثيرها المنتظر في سوق النفط .



وظل التنافس الأمريكي – الفرنسي لتزويد العراق بطائرات مدنية قائماً على الرغم من مرور عشر سنوات على إنسحاب شركة « بوينغ » الأمريكية من المنافسة لصالح مصانع « الايرباص » الفرنسية التي تعاقد معها العراق على خمس طائرات من طراز « 310 » ، وكان قد سدّد قسطين من مستحققاتها عندما إنفجرت أزمة الخليج وتجمدت جميع أشكال العلاقات التجارية والصناعية بين بغداد وباريس .. ومن الراجح أن يعود ملف هذه الطائرات الى الظهور في حالة رفع الحظر الدولي عن العراق ، وسيتعين عندئذٍ على الفرنسيين خوض تنافس من نوع آخر مع الأمريكان بعد أن بلغ الإتفاق على طائرات « الايرباص » مرحلة التنفيذ منذ سنوات عدة .. وصار من المستحيل تراجع باريس أو تخليها عن عقد دخل حيز التنفيذ ، ولم يعد أمامها غير رصد أية محاولة أمريكية محتملة لإختراق هذه الصفقة أو تعطيل تنفيذ ما تبقى منها في المرحلة التالية من علاقات ما بعد رفع الحظر الدولي .

وفي منتصف 1994 بحث ممثلون عن شركات الإتصالات الفرنسية في مشروع نصب 650 ألف خط هاتف جديد في العراق ، على أن يتم التوقيع النهائي فور رفع الحظر الدولي عن العراق .



بُعِد الحرب كانت لدى العراق أوراق لم يكن قد إستخدمها خلال الأزمة أو الحرب ربما لأنه أراد إبقاء الباب مفتوحاً أمام إنفراج محتمل في

العلاقات مع فرنسا تحت إدارتها الإستراتيجية بزعامة الرئيس فرانسوا ميتران ، وتتعلق هذه الأوراق بمسائل مالية هذه المرة ..

فقد كان السائد من قبل أن بغداد درجت على تمويل اليمين ويمين الوسط من القوى السياسية الفرنسية وريثة العصر الديغولي ، إلا أن الحكومة العراقية كانت قد ساندت بالقدر نفسه وعبر هبات مالية الحزب الإشتراكي أيضاً ، وكانت تنظر الى علاقاتها مع هذا الحزب على أنها جزءاً من شبكة العلاقات المركبة والسرية متعددة المستويات والأبعاد مع باريس ، ولم يكن هناك غير ثلاثة رجال على الأكثر في بغداد (الرئيس ووزير الخارجية آنذاك طارق عزيز وسفير العراق السابق لدى فرنسا عبدالرزاق الهاشمي والى جانبهم بعض مسؤولي المخابرات العراقية) هم من يعرف بأن « بيير جوكس » وزير الداخلية الفرنسي قبل حرب الخليج ثم وزير الدفاع خلال الحرب وبعد إستقالة « شوفنمان » ، قد تسلم من السفير الهاشمي مبلغ خمسة ملايين فرنك عنواً من الحكومة العراقية الى الحزب الإشتراكي خلال الحملة الإنتخابية التي جرت سنة 1989 .

واتفقت الحكومة العراقية مع الحزب الإشتراكي على إخفاء تفاصيل تلك الهبة عن أنظار المنافسين السياسيين الآخرين في فرنسا . حافظ الجانبان على سرية تلك الهبة المالية قبل حرب الخليج .. أما بعدها فقد ظهر في بغداد من يدعو إلى الكشف عنها أو إستخدامها لإقامة إتصالات سريعة مع باريس .. وإقتراح السفير الهاشمي على الرئيس صدام حسين تهديد الحزب الإشتراكي بالكشف عن تلك الهبة ، غير أن الرئيس العراقي طلب التريث بعض الوقت ، فعاد الهاشمي يحاول أن يجد من المسؤولين العراقيين من يشجعه على التلويح لببير جوكس شخصياً بأن هذا الأمر لن يبقى سراً الى الأبد ما لم تتغير سياسة الحكومة الفرنسية نحو العراق .

ومرت ثلاثة أشهر على نهاية حرب الخليج قبل أن يتمكن الهاشمي (وكان وزيراً للتعليم العالي) من إيصال رسالته عبر أطرافٍ ثالثة الى الوزير « جوكس » بعد أن وافقت القيادة العراقية على مقترحه ، وتوجه الى عمان في خريف 1991 خلال إحدى زيارته خارج البلاد ليلتقي مبعوثين من الإستخبارات الفرنسية كانوا مكلفين من الوزير جوكس شخصياً للإستماع الى المسؤول العراقي ، الذي أبلغهم (أن حكومة بغداد تضيق ذرعاً من تبعية حكومة الحزب الإشتراكي للسياسة الأمريكية) وطلب تحديداً أن تسحب فرنسا يدها من المسألة الكردية مقابل إلتزام الصمت على الهبة التي سلمها الى الحزب الإشتراكي بنفسه ، ومقابل الإستمرار في المفاوضات النفطية مع الشركات الفرنسية لإستثمار حقول « مجنون » و « نهر عمر » .

كان الضباط الفرنسيون يكتبون كل كلمة يستمعون اليها ، وأبلغوا المسؤول العراقي أن مهمتهم ستنتهي بحمل رسالته الى باريس وحسب .. دون تقديم أي جواب برغم أنهم وجهوا بعض الإستفسارات والأسئلة .. ولم تصدر عنهم أية تعليقات ...



بدأت المصالح الفرنسية بتأسيس أولى محطاتها في العراق بعد سنة 1967 وفي أجواء إنحسار العلاقات العربية مع الولايات المتحدة بعد هزيمة حزيران ، وكانت شركة « إيراب » رأس الرمح في ذلك الإنتشار ، ولم تتعرض المصالح الفرنسية للإهتزاز بعد وصول حزب البعث الى الحكم سنة 1968 بل على العكس إتسعت هذه المصالح تجارياً ونفطياً وصناعياً وعسكرياً ، وإحتضنت باريس القيادات التاريخية لحزب البعث ، وإستمر خط الصعود في هذه العلاقات حتى حرب الخليج سنة 1991 على الرغم من تبدل العديد من الحكومات الفرنسية إلا أن العلاقات مع الحكومة العراقية لم تصل حد الإنهيار مع كل ما مر فيها من مراحل إنتعاش وفتور . وهو أمر يفسر وجود أبعاد عميقة في هذه العلاقات قد تعود الى نوع التنافس الدولي على العراق وسوريا ووقوع حركة بطيئة لتبادل المواقع بين باريس ولندن وواشنطن في أماكن كانت موزعة من قبل على خلفية نتائج سايكس - بيكو ومؤتمر سان ريمو ومؤتمر الصلح بعد الحرب العالمية الأولى .. وقد تكون العلاقات بين باريس والقوى التي صعدت الى الحكم بعد سنة 1968 بدأت في وقت مبكر بحيث ضمنت فرنسا أن أي تبدل في بنية الحكم آنذاك لن تؤثر سلباً في المصالح الفرنسية ..

يشعر الطرفان أن لكل منهما حقاً على الآخر ..

فبينهما علاقات تعاون تقليدية ، في المجال السياسي والعسكري والتجاري تعود الى عشية وصول حزب البعث الى الحكم عندما شجع الوزير الديغولي « Guillaume » على زهاب شركة « إيراب » لتطوير ثلاثة مكامن للنفط ، ولذلك كان على نظام الحكم الجديد بعد سقوط نظام الرئيس عبدالرحمن محمد عارف طمأنة باريس الى عدم الإخلال بأول تعاون نفطي كبير مع بغداد ، ثم لم يلبث التعاون أن إتخذ أبعاداً إستراتيجية عندما بلغ ذروته في مساهمة فرنسا ببناء مفاعل تموز النووي جنوب بغداد ، وتجهيز العراق بطائرات وأسلحة فرنسية متطورة ودعم موقفه السياسي خلال الحرب مع إيران ، وقابلت بغداد الإفتتاح الفرنسي بمضاعفة الإعتماد على البضائع الفرنسية والإعلان عن جعل اللغة الفرنسية لغة ثانية بديلة عن اللغة الإنكليزية في إشارة إلى توجه عام لتوسيع قاعدة التفاهم والتبادل الثقافي .

غير أن العلاقات لم تلبث أن إنهارت خلال أزمة الخليج .. وكان الطرفان يلومان بعضهما ، فبغداد وجدت في تأييد فرنسا للتحالف الذي قادتته الولايات المتحدة ضدها خروجاً على إرث من علاقات التعاون والمصلحة يزيد عمرها على عشرين سنة و يلومون صنّاع السياسة الفرنسية لعدم تحركهم بما يكفي لمنع وقوع الحرب ، في حين كان السياسيون الفرنسيون يلومون الحكومة العراقية لأنها لم تساعد فرنسا على لعب دور متميز خارج المظلة الأمريكية عندما لم تتجاوب مع مبادرات باريس لإيجاد حل سياسي يقوم على إعلان غير مشروط للإسحاب من الكويت وأنهم إضطروا فرنسا الى الإنضمام للحملة العسكرية ضد العراق .

إنّ الطرفين يلتقيان بعد الحرب لقاء (صديقين) يحاولان جمع ما تبقى من حطام (صداقتهما) في لحظة الحاجة المشتركة لكي يفعلوا شيئاً .. فكل منهما لم يجد بدأً من محاولة إعادة التعاون .. فرنسا التي خسرت ساحات سياسية وأسواقاً كثيرة لصالح الولايات المتحدة وصارت تبحث عن ما يعوضها عن تلك التراجعات .. والعراق الذي لم يجد بلداً مستعداً للإفتتاح عليه مثل فرنسا فلّوح لها بإستعداده لإعطائها حظوة الشريك المفضل ..

وبعد سنتين على إنتهاء حرب الخليج صار الشعار المفضل في باريس : من أجل إعادة فتح سوق العراق ..



كان الطريق مفتوحاً أمام قدوم وفد برلماني فرنسي يقوده المدير العام السابق لوزارة الخارجية الفرنسية الى بغدادك ليستعيد سجيناً فرنسياً كان من بين الأجانب الذين عبروا الحدود العراقية الكويتية بطريقة غير مشروعة ، وإلتقى مسؤولون عراقيون كبار مع الوفد الفرنسي ، وكان الطرفان كالعادة يذكران بعضهما البعض بتاريخ طويل من علاقات الصداقة .. إنّ اللغة قد تغيرت عن تلك التي كانت متبادلة بين الطرفين عشية حرب الخليج وخلالها ، وأظهر البرلمانين الفرنسيين اللوم إلى إستعجال الحكومة العراقية للإقدام على قطع العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا في لحظة غضب ستكلف الطرفين الآن جهوداً معقدة وصعبة لكي يُعيدانها الى مستواها الطبيعي ، ولم يفت الوفد الفرنسي التذكير بأنّ المرونة هذه المرة لا بد أن تأتي من الجانب العراقي وأنّ إطلاق سراح مواطن فرنسي واحد ليست سوى محطة في سلسلة طويلة من الأعمال التي تعبر عن حسن النية بما فيها إعطاء الأولوية للشركات الفرنسية في الحصول على فرص العمل في العراق .



وتناثر في مسالك الإتصالات العراقية مع مؤسسات بريطانية وفرنسية وأمريكية وإيطالية وألمانية عدد كبير من (الباحثين عن دور) ، وأعني بهم أولئك الأشخاص محدودي الأهمية في مواقعهم السياسية والإقتصادية ، ومنهم سياسيون متقاعدون ، ووسطاء تجاريون فاشلون ، وضباط مخابرات إنتهت خدماتهم الرسمية وتحولوا للعمل لحساب شركات خاصة ، كما ظهر على مسرح الإتصالات عرب يحملون

جنسيات أوروبية كانوا يُستخدمون من جميع الأطراف للتمتع بمنافع عن عرض الخدمات والتبرع بالمعلومات وتأمين الإتصالات مع الأشخاص ذوي العلاقة ، حتى تداخلت خطوط الإتصال الإستخبارية والتجارية والسياسية بعيداً عن قنوات الإتصال الرسمية سواء مع الحكومات أو المؤسسات الإقتصادية الكبرى ، مما خلف مزيداً من الإرباك والفوضى ، وكان هناك من يعمل في تجارة العملة ، وآخرون يحصلون على عمولات عن كل سفرة يرتبونها لممثلي الشركات الأوروبية الى بغداد ، في حين حصل غيرهم على حق إخراج مواد أولية (مثل النحاس والحديد والجلود والتمور) من العراق لبيعها لحسابه مقابل خدمات معنوية وسياسية قام بها ، وكان هناك نموذجان فريدان وسط هؤلاء كلهم ، أحدهما فرنسي والآخر بريطاني ، وقد زار الأول بغداد بعد حرب الخليج بعد أن كان قد اعتاد ان يسوق الى دول المنطقة (معلومات أمنية خطيرة) طوال السنوات العشر الماضية فيثير إهتمام أجهزتها ، خاصة عندما كان الأمر يتعلق بوجود مخاطر محتملة على أنظمة الحكم وكبار الشخصيات غير أن السنوات التالية برهنت عدم دقة تلك المعلومات مما حدا ببعض هذه الدول للإمتناع عن إستقباله والتعامل مع تقاريره وعروضه ، وقد وجد الشخص في حرب الخليج وما لحقها فرصة نادرة للعودة الى المنطقة من بوابة العراق (أفضل في الوقت الحاضر عدم الكشف عن إسمه) .

أما الشخص الآخر فهو وسيط بريطاني يدعى S.G وهو شخص ذو علاقات واسعة وجد أن أفضل فرصة له لإستعادة وضعه المالي ستكون في ولوج بوابة العراق بعد حرب الخليج ، فزار بغداد ومهد لإجتماعات بين مسؤولين عراقيين وشركات بريطانية ، في حين كان يجتمع في لندن مع ممثلي المعارضة العراقية ويعدّها بحل مشاكلها مع السلطات البريطانية كما يدرس مع بعضها فرص العمل المتاحة في العراق إذا ما وصلت الى السلطة في المستقبل .

وبغض النظر عن عناوين هؤلاء الأشخاص وأهدافهم الحقيقية والجهات التي تستخدمهم أو أنهم يدعون تمثيلها ، إلا أن الضجيج الذي يصنعه هؤلاء لم يكن ليغير مواقف سياسية أو يعيد صياغة العلاقات التجارية العراقية مع العالم ، منهم في النهاية أشخاص يبحثون عن أدوار فردية ومنافع صغيرة .. ولذلك كانوا مستعدين لإيهاهم جميع الأطراف بأنهم سيغيرون مسار الأحداث ومواقف الدول .. وقد يكونون باعوا وإشتروا بأسماء أشخاص ودول وشركات وأجهزة مخابرات لم تعرف عنهم الكثير .

باريس – واشنطن

إنّ القيادة العراقية في حاجة شديدة لإدراك أبعاد الصراع الدولي على العراق ، فلا تستسلم للتحليلات الوردية ، وأقصد بها ، التحليلات التي تقدم رؤى وأفكاراً تتطابق مع التمنيات فتتوقع متلقيها في هوى حلم لن يتحقق وتؤدي به إلى الإرتطام بجدران تحجزه عن بلوغ تلك التحليلات – التمنيات .

إذّ مهما بلغت العلاقات العراقية الفرنسية من إنفراج في مرحلة ما بعد حرب الخليج ، ومهما كانت جذور هذه العلاقات قوية من حيث إستنادها إلى تراكم في الوقائع والإنجازات عبر ربع قرن من الزمن ، أو من حيث تراكم المنافع الإقتصادية والمالية وما أفرزته من مراكز وقوى ضاغطة تدافع عن هذه المنافع والمصالح ، ومهما بلغت كفاءة الدبلوماسية العراقية لإستخدام الضيق الفرنسي من المكاسب التي حققها المنافسون الأمريكيان والبريطانيون في منطقة الخليج ، فإنّ ذلك كله لا يلغي حقيقة أكبر في معادلة الصراع على العراق ، هي أنّ فرنسا ترى في العراق جزءاً من كل ، والكل هنا ، هو ساحة العالم المنفتحة لإقتسام مناطق نفوذ جديدة بإسلوب يختلف عن الطريقة التي إقتسم بها البريطانيون والفرنسيون مناطق النفوذ في سوريا والعراق وشرق الأردن وفلسطين بعد إتفاقية سان ريمو (نيسان – إبريل – 1921) . فقد تغير العالم وتغيرت قواعد اللعبة الدولية فيه وتغير أسلوب الوصول الى الأهداف الثابتة ، والأمر بهذا المعنى يتجاوز التفسير الأولي لمسألة المصالح

والمناافع الطرفية التي قد تُعجل في الحركة أو تنشأ قوى إقتصادية وإجتماعية منتفجة تُشكل بعدئذٍ عوامل إضافية قد تتطابق مصالحها مع التوجه العام لقوى الصراع الدولي وأطرافه ، وإلا أين كانت مراكز الإنتفاع الفرنسي من العراق عشية حرب الخليج وخلالها ، ولماذا لم تتحرك شركة « داسو » التي كانت على وشك التعاقد على أكبر صفقاتها مع العراق لمنع مشاركة فرنسا في حرب الخليج .. ؟ ..

إنّ الذي حصل هو أنّ مصالح تلك القوى المنتفجة لم تتطابق قبل الحرب مع الموضوع الذي إختارته فرنسا في الموقف الدولي من أوضاع الخليج ، ومع ذلك لم تكن لها القدرة على التأثير لتحويل إتجاهات السياسة الفرنسية .. في حين أنّ مصالح هذه القوى عادت بعد حرب الخليج لتتطابق مع خيارات السياسة الفرنسية في صلتها بالصراع الأمريكي – الفرنسي على مناطق عدة في العالم تمتد من العراق إلى البوسنة إلى الصومال إلى الجزائر ورواندا .. وكنا رأينا أنّ التحول في موقف باريس من مسألة التعاطي مع الحكومة العراقية قد جرى في ظل الحكومة الإشتراكية نفسها التي قررت المشاركة في الحرب ضد العراق وقبل أن تفرز الإنتخابات العامة تشكيلة حكومية جديدة صارت الأغلبية فيها للديغوليين المحافظين .. وأنّ وزير الخارجية « رولان دوما » الذي أدار الدبلوماسية الفرنسية المعادية للعراق خلال حرب الخليج كان من بين الشخصيات التي إلتقت مع « طارق عزيز » خلال زيارته إلى باريس وكان « دوما » نفسه قبل ذلك أحد ثلاثة أشخاص (إلى جانب الرئيس ورئيس الوزراء) الذين أعطوا إشارة البدء بالرحلات الأولى للشركات الفرنسية إلى العراق بعد شهر ونصف من توقف إطلاق النار في حرب الخليج .

ولا يكفي مشاهدة اللاعبين الذين ظهروا على المسرح من مديري شركات فرنسية وأرباب عمل ووزراء سابقين من الديغوليين والحزب الإشتراكي لكي يعرف مستقريء العلاقات العراقية الفرنسية اللحظة التي إنفجرت فيها هذه العلاقات والشخصية الفرنسية التي تقف وراء هذا الإنفراج .. إذ أنّ هناك شخصية لولبية كانت تحرك الكثير من المشاهد .. إنه « شارل باسكوا » وزير الداخلية منذ شكّل « بلادور » حكومته سنة 1993 ، فقد أعطى هذا السياسي الفرنسي الضوء الأخضر لقدم شخصيات عراقية الى باريس ، لا بل إنه خاض معارك مع بعض مسؤولي الخارجية للدفاع عن فكرة مجيء السيد طارق عزيز إلى باريس في خريف 1993 وأمر بإيداع سمة دخول جاهزة بإسم حسين كامل في سفارة فرنسا بعمّان لتمكينه من القدوم الى باريس لتلقي العلاج على الرغم من أنه لم يتمتع بتلك الزيارة التي كانت محتملة حتى اللحظة الأخيرة من يوم 18 / 2 / 1994 ، غير أنّ المهم في موضع « شارل باسكوا » هو أنه كان يتجاوز دوره التقليدي كوزير للداخلية ليظهر على المسرح السياسي في إدارة عمليات خارجية وإقحام وزارته في مسائل قد تبدو من إختصاص الخارجية والمخابرات الفرنسية ، فلم يكن وزيراً مختصاً بإصدار سمات الدخول الى فرنسا وحسب ، إن دوره أكبر من ذلك بكثير فقد كان أكثر الشخصيات في حكومة « بلادور » تصطادماً مع السياسة الأمريكية في العالم ، فعرف بإتصالاته الواسعة في الجزائر وتحريضه على التشدد مع الحركات الإسلامية السياسية وفي مقدمتها « جبهة الإنقاذ » ، وكان يرى دوماً أنّ على العسكريين الجزائريين أن يضربوا بقوة تلك الجماعات وأن يغلقوا الأبواب أمام التسلسل الأمريكي الى الجزائر الذي كان يجري عن طريق إقناع واشنطن لبعض السياسيين بالرضوخ للحوار مع « جبهة الإنقاذ » ، وحين كان متحدثون رسميون أمريكيان يرفضون وصم « الإنقاذ » بالإرهاب كان « باسكوا » يكرس هذه الصفة ويدعو الى التعامل مع « الإنقاذ » كحركة إرهابية .

وصار « باسكوا » رأس الرمح في الخلاف الأمريكي الفرنسي على الجزائر . كان أقل دبلوماسية من وزير الخارجية « آلان جوبيه » في تعامله مع طروحات وزير الخارجية الأمريكية « وارن كريستوفر » الداعية إلى إنفراج سياسي في الجزائر يُقر بدور « جبهة الإنقاذ » والحركات الإسلامية .

وعندما فُتح ملف العراق تردد أنّ « باسكوا » كان على صلة بعدد من الشركات الفرنسية المتحمسة للعودة إلى سوق العراق ، غير أنّ ذلك الكلام لم يقوَ على الثبات حين تمكن « باسكوا » من لعب دور أساسي وعلني فاستقبل طارق عزيز عند زيارته باريس منتصف تشرين أول « أكتوبر » 1993 في وقت تحرّج « آلان جوبيه » من الإقدام على مثل تلك الخطوة (إلتقاه علانية في نيويورك في أيلول – سبتمبر 1994)

وكان « باسكوا » خلف قرار تسليم طهران إثنين من الإيرانيين المتهمين بإغتيال « كاظم رجوى » أحد قادة المعارضة الإيرانية في سويسرا ، بعد أن كان هذان الإيرانيان ينتظران في السجون الفرنسية تسليمهما إلى السلطات السويسرية ، وعلى الرغم من (الإزعاجات) الدبلوماسية التي نتجت عن القرار فإن « باسكوا » فتح أبواباً كبيرة للعلاقات الفرنسية مع طهران متجاوزاً الإيقاع البطيء الذي كان يميز خطوات الخارجية الفرنسية .

وكان « باسكوا » خلف قرار إعفاء الإسرائيليين من الحصول على سمة دخول إلى فرنسا في اليوم الذي فرض فيه على رعايا سبع دول عربية تثبيت مواقفهم أمام سلطات وزارة الداخلية الفرنسية قبل مغادرتهم الأراضي الفرنسية . كما قام هذا السياسي الفرنسي بزيارة مثيرة لمدينة « العيون » في الصحراء الغربية ليتيح لفرنسا طرق أكثر من باب في الخلاف بين المغرب وجبهة « البوليساريو » الصحراوية .

إن دور « باسكوا » يكرس الفكرة القائلة بأن الإندفاع الفرنسي نحو العراق بعد حرب الخليج هو (جزء من كل) وأن الذين يديرون الملف العراقي في باريس يضعون الى جوار هذا الملف مجموعة ملفات ساخنة أخرى تتعلق بالجزائر والمغرب والبوسنة ولبنان وإفريقيا ، ومن المناسب أن نتذكر أن « باسكوا » كان الوزير الأكثر تحمساً في الحكومة للسماح بعقد مؤتمر لبناني معارض ضم شخصيات سياسية بارزة كانت قد هجرت لبنان وأقامت في فرنسا في سنوات تراجع النفوذ الفرنسي في لبنان ونشوء متغيرات أساسية في بنية الحكم اللبناني .. فلماذا كان « باسكوا » خلف ثلاثة ملفات دولية ساخنة في وقت واحد .. ؟ . ولماذا كان يتمترس في مواضع التقاطع مع خطوط السير الأمريكية على الرغم من أنه لم يكن وزيراً للخارجية ؟

كان من السذاجة أن يفترض أحدهم أنه موجود لوحده على خارطة لعبة الشطرنج ، فالجميع متكأون على أكتاف بعضهم .. ولم يكن للولايات المتحدة أن تطارد الفرنسيين في موقع واحد على خارطة التنافس ، فحين هزمت واشنطن باريس في عقد صفقة طائرات النقل المدنية مع الرياض تظاهر الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران بأنه شديد الإهتمام باليمن وذهب إليها ليقف من فوق شرفة عالية يتطلع الى المعالم القديمة في مدينة صنعاء ، ثم ليشجع المستثمرين الفرنسيين على المكوث في اليمن وقبول التنافس التجاري مع الأمريكان في هذه البلاد . أما العراق فلم يكن ساحة التصادم الوحيدة بين الأمريكان والفرنسيين بعد حرب الخليج إذ سبق لهما أن تمترسا في شمال إفريقيا يتنازعا على بسط النفوذ وتحديد الأولويات ، وظهر ذلك جلياً في الجزائر .. وكانت قد طغت على السطح قبل ذلك في تونس مظاهر لتنافس مشابه عندما دخل العامل الأمريكي ليناكس الوضع الفرنسي المميز فيها . وقبل أن يصل المتنافسان الأمريكي والفرنسي الى العراق خاضا مواجهة سياسية معقدة في لبنان ترتبت عليها نتائج لم تكن في صالح (الوضع الفرنسي المميز) الذي إستمر نصف قرن .. غير أن المواجهة في العراق بدت أكبر من سواها وأعدت وأكثر إستحقاقاً للتضحية .

كان التسابق محموماً بين باريس وواشنطن على سلسلة من الأقواس في أعالي العالم ووسطه وجنوبه ، أعلى نقطة فيه في هذه الأقواس هي البوسنة وأوطاً نقطة تنتهي إليها هي باب المنذب وجيبوتي واليمن ، غير أن القوس الأهم كان يمتد من إيران فالعراق فلبنان فمصر لينتهي في الجزائر .

فقد قبلت فرنسا المساومة في البوسنة أمام الولايات المتحدة وإكتفت بدور محدود في القرن الإفريقي تمثله قاعدتها في جيبوتي ومصالحها النفطية المحدودة في اليمن ، وكان أمل باريس أن تطلق يدها في العراق والجزائر بعد إنحسارات متتالية لنفوذها في لبنان وتونس ، غير أن الإستمرار في التراجع أمام الزحف الأمريكي بعد حرب الخليج على الجبهتين السياسية والإقتصادية والمكاسب الشحيحة التي ترتبت لفرنسا عن تلك الحرب هي أمور صارت تضغط عليها للتشبث بآخر موقعين مهمين ، أولهما : الجزائر التي ظلت ضمن المناطق الحيوية للسياسة الفرنسية حتى بعد إستقلالها ، بحيث ظلت باريس تدعم الحكومات المتوالية على حكم الجزائر بعد ظهور الحركات الإسلامية في البلاد وهي تجاهر بتأييد الأجنحة العسكرية الجزائرية في جهدها لتصفية الحركة الإسلامية تحت دعوى أن موضوع الهجرة الإسلامية القادمة من شمال إفريقيا تضغط على الوضع الداخلي لفرنسا سياسياً وإقتصادياً وأن هذه الهجرة ستتضاعف لو تولت السلطة في الجزائر ودول أخرى من شمال إفريقيا حركات سياسية إسلامية .

في هذه اللحظة .. أظهرت الولايات المتحدة تعاطفاً مع الحركة الإسلامية في الجزائر وإستضافت عدداً من قادتها وانتقدت الحكومات الجزائرية المتعاقبة ، فتشكلت عندئذٍ بؤرة تصادم سياسي في منطقةٍ ظلت قرناً كاملاً مجالاً رحباً للسياسة الفرنسية . ولم تغب فرنسا عن ليبيا ، على الرغم من خضوعها للعقوبات الدولية بسبب إتهامها بحادث تفجير طائرة مدنية فوق بلدة (لوكربي) الإسكتلندية ، إذ إستمرت الشركات الفرنسية في تسيير حقل (بوري) غرب ليبيا في وقت واصلت فيه شركة EGIP الإيطالية عملها في حقل (الكفرة) في صحراء الجنوب .

كما تتولى (توتال) الفرنسية التنقيب عن النفط في ثلاثة مواقع ليبية بينها حقول منطقتي (مرزوق) و (مبروك) . ولم يتوقف التعاون الإقتصادي الفرنسي – الليبي الذي كان يتدفق خلف سحب الخلاف السياسي المعلن حول حادث آخر كانت ليبيا قد أتهمت فيه عندما سقطت طائرة فرنسية فوق النيجر ..

حتى اليمن .. كان ساحة للتنافس المحموم بين الفرنسيين والأمريكان ، بعد أن حصلت شركة « توتال » على حق إستثمار حقول النفط في شمال البلاد في وقت ظلت الشركات الأمريكية تحتكر 65% من فرص إستثمار نفط اليمن .. وإستقدمت الأهمية الموعودة لهذه البلاد الرئيس « جورج بوش » قبل توليه الرئاسة ، كما إستقدمت وزير الخارجية الأمريكي الأسبق « جيمس بيكر » خلال أزمة الخليج .. ثم إستقدمت بعد حرب الخليج الرئيس الفرنسي « فرانسوا ميتران » الذي أمضى وقتاً طويلاً يتأمل الطراز المعماري القديم في مدينة صنعاء وأتاح للمصورين أن ينقلوا صوراً له وهو يتحدث مع فقراء من العاصمة اليمنية وكأنه أراد أن يجعل من هذه الصور رسالة يبلغها إلى الآخرين عن (عزم فرنسي على الإهتمام باليمن) وقبول منافسة هؤلاء الآخرين في هذه البلاد التي ستفجر فيها حرب بعدئذٍ تحتفظ فيها أمريكا بالدور الأكبر في تحديد درجة تماسها بالقضايا الدولية والإقليمية المحيطة .

أما الموقع الآخر الذي تصادمت فيه باريس وواشنطن فكان العراق ، حتى يبدو أن الأمريكان شددوا الضغط على الفرنسيين في الجزائر لكي يسحبوا أيديهم من العراق بعد أن توصلوا (مبدئياً) الى أول إتفاق لإستخراج مليون و250 ألف برميل من النفط العراقي يومياً . ويعتقد الفرنسيون أنهم قبلوا المساومة أو تراجعوا إضطراراً في البوسنة ، وقبل ذلك في الخليج ولبنان على أمل أن تكون لهم حصة كبيرة في العراق دون التخلي كلياً عن دورهم التقليدي في شمال إفريقيا بعد أن صارت الجزائر مركزه السياسي المضطرب . لكن الأمر الذي ظل يُقلق الفرنسيين هو احتمال أن يلجأ العراق الى استخدامهم كعامل لجذب الأمريكان إليه ، وصاروا يبنون ذلك الإستنتاج المحتمل على إعتبارين :

الأول : أن حرب الخليج قد فككت ، لفترة مؤقتة ، في العراق بعض مراكز اللوبي المؤيد لعلاقات متطورة مع فرنسا لصالح مجموعة صغيرة أخرى صارت تنادي بإقامة علاقات مع الولايات المتحدة لأنها أكبر قوة دولية .. وهي تذهب إلى أنه بدون هذه العلاقات لن يُرفع الحظر الدولي عن العراق كما لن يتم تفكيك علاقات التحالف الأمريكي مع دول أخرى في المنطقة لصالح علاقات بديلة مع العراق . وأن المصلحة في هذه الحالة ستتغلب على ما تراكم من شحنات التعاطف التقليدية مع فرنسا كخيار أوحده للإنتفاخ على الغرب .

الثاني : تأخر الجانب العراقي وتباطؤه في التوقيع على إتفاق جاهز مع شركتي « الف » و « توتال » على الرغم من مرور سنة كاملة على توقيع مذكرة التفاهم ورسالة الإفصاح عن النيّات بين الطرفين ، وعدم وجود أي عائق عملي للتوقيع رسمياً على العقد ، وتنامي الريبة من احتمال أن يُستخدم (الإتفاق المحتمل مع الفرنسيين) لإستعجال شركات أمريكية في القدوم إلى العراق ..

.. وشعر الفرنسيون أنهم مقبلون على مغامرة لا خيار لهم غير المضي فيها حتى النهاية .. محاولين في الوقت نفسه طمأنة الشركات الأمريكية بإمكانية المشاركة في مشروع (المشاركة في الإنتاج) كصيغة مرّضية تمتص المقاومة الأمريكية القائمة والمرتبقة ضد الإتفاقات العراقية – الفرنسية .

وحاولت الحكومة الفرنسية تطوير التفاهم مع قنوات عراقية عدت تقليدياً أقرب إلى التفاهم مع الولايات المتحدة عندما شجعت سفيرها في الأمم المتحدة « مريميه Merimee » على بناء علاقات تفاهم وتعاون مع سفير العراق نزار حمدون بدءاً منذ مطلع سنة 1993 ، لإستنتاجها

بأن السفير حمدون هو أفضل قنوات الإتصال العراقية بالغرب ولمنع تكريس إهتمامه بفتح البوابة الأمريكية لوحدها .. غير أن ذلك لم يكن كافياً لمواجهة النفاد المتواصل في صبر الفرنسيين ، فبعث الزعيم الديغولي جاك شيراك (صديق سيرج شوروك مدير شركة توتال) يوم 6 / 6 / 1994 برسالة الى القيادة العراقية عبر مبعوث خاص هو السيد « X, H » يحض على الإستعجال في التوقيع على الإتفاق الجاهز مع شركتي « إلف » و « توتال » ، ملماً بأن الإجتماع الدورى الذي كان مرتقباً في منتصف شهر تموز « يوليو » 1994 في مجلس الأمن (قد يشهد تطوراً إيجابياً كبيراً لجهة رفع الحظر الدولي أو تخفيفه عن العراق) ..

كانت آخر مرة تكلم فيها الرئيس صدام مع السيد جاك شيراك عبر الهاتف تعود إلى سنة 1982 يوم كان الشاعر السوري خليل الخوري يتولى الترجمة من بغداد بعد أن مرت فترة إزدهار وثقة في العلاقات أتاحت لهما إجراء مثل تلك المحادثة الهاتفية مرة كل شهر بما يُظهرهما لبعضهما البعض شخصين ودودين يستطيعان بناء حوار بعيد عن قيود المحددات الرسمية ، وفي كل مرة أُثير فيها أن شيراك تلقى أموالاً من العراق ، كان السياسي الديغولي يرد في مجالسه الرسمية « بأن لنا فضلاً كبيراً إذ حمينا حكومة بغداد من البريطانيين منذ سنة 1968 .. ولا أعتقد أن قادة البعث يُنكرون مواقفنا نحوهم منذ وقت مبكر »

إلا أن شيراك لم يتمكن من إلتزام موقف وسط خلال أزمة الخليج ، فأعلن رفضه لفكرة ضم الكويت إلى العراق وأدان علانية سياسة الحكومة العراقية قافزاً على تلك العلاقات شديدة العمق التي كانت قائمة مع القيادة العراقية شخصياً ومالياً وعملياً ، وترك لديغوليين آخرين مثل كلود شيسون وميشيل جوبير أن يتبنوا الموقف الوسط الأقرب إلى العراق في هذه الأزمة وما تلاها من حرب وتصدّع .

.. لقد جاءت رسالة شيراك بعد ثلاث سنوات ونصف من إنتهاء حرب الخليج لتؤكد أن إستعادة الثقة في العلاقات مع بغداد لم يكن أمراً معقداً أو صعباً .. ولم ينسَ شيراك تذكير المسؤولين العراقيين بالصلة بين (الخطوة التالية) والموقف في مجلس الأمن ..

وردد المبعوث الفرنسي أن بلاده خسرت سبعة آلاف مليون دولار في العراق خلال ثلاث سنوات فقط تلت حرب الخليج ولم تحصل الشركات الفرنسية خلال المدة نفسها على أرباح من دول أخرى في المنطقة تعادل هذا المبلغ .

وبات الموقف الفرنسي في مجلس الأمن إنعكاساً تلقائياً لرد فعل باريس على مستوى الإيقاع الذي تسيّر به المفاوضات النفطية مع العراق ، حيث أن الدبلوماسية الفرنسية أظهرت الكثير من الحماس في الدعوة لتخفيف إجراءات الأمم المتحدة ضد العراق قبل وخلال الإجتماع الدورى في مجلس الأمن منتصف شهر آذار « مارس » 1994 ، لكن لغتها كانت قد هدأت وحماسها قد تراجع عندما لم يتم التوقيع على الإتفاق مع الشركتين الفرنسيتين ببغداد برغم الجهد التفاوضي الكبير الذي بذل في باريس أيضاً عندما جاء إليها وكيل لوزارة النفط العراقية .. وأظهرت المناقشة الدورية في منتصف شهر أيار « مايو » 1994 في مجلس الأمن موقفاً فرنسياً أقل تحمساً مما كان عليه قبل شهرين من ذلك التاريخ . وذهبت باريس الى جعل الشهرين الفاصلين قبل مداوات شهر تموز « يوليو » فرصة جديدة للإتصال بالعراقيين ، فذهب أول وفد لأرباب العمل الفرنسيين إلى بغداد .. وبعث شيراك عن طريق موفده السري رسالته إلى بغداد بهدف التأكيد من النيات الحقيقية : هل المقصود الإتفاق معنا فعلاً .. أم أننا نستخدم جسراً للوصول إلى واشنطن .. ؟

يكاد مشهد السياسة الفرنسية نحو العراق يتفتت دون البحث في النزعة الفرنسية للبحث عن الأسواق السهلة في أماكن أخرى من العالم .. فهل ستعوض الأسواق السهلة في الغابون ورواندا وزائير والسنغال وجيبوتي واليمن والجزائر عن التنافس على الأسواق الصعبة في أخرى وخاصةً في إطار الشراكة الأوروبية التي يتوقع أن تبلغ دائرة الإستثمار فيها في العقد المقبل 150 مليار دولار ؟ .. ثم أين العراق من هذا كله .. ؟

ثمة مثال ذو دلالة حول الربط العميق بين (السوق السهل) والسياسة الخارجية الفرنسية .. فقد إستمرت باريس في حماية فرنكها الإفريقي وهو العملة المتداولة في الدول الإفريقية التي كانت خاضعة للنفوذ الفرنسي إبان مرحلة الإستعمار وحرصت على الدفاع عن القيمة العالية لهذا الفرنك بهدف إدامة تبعية الأسواق الإفريقية السهلة للتجارة الفرنسية حتى غدت بعض الأسواق الإفريقية الفقيرة أهم مستهلكي العطور والشمبانيا القادمة من باريس في وقت لم تكن فيه هذه البضائع تقوى على المنافسة داخل بنية الشراكة الأوروبية مثل ألمانيا وهولندا ، ولهذا

صارت دولة فقيرة مثل « الغابون » تستورد من الشمبانيا الفرنسية بالفرنك الإفريقي المتداول لديها أكثر مما تستورد الولايات المتحدة من هذه الشمبانيا ، لكن هذه المعادلة القائمة على الدعم المطلق من الخزينة الفرنسية للفرنك الإفريقي لم تلبث أن تراجعت بحيث اضطرت باريس الى تخفيض فرنكها الإفريقي بنسبة 50% عشية مغادرة الرئيس فرانسوا ميتران سدة الرئاسة بحيث بدا واضحاً أن مواصلة فرنسا الإعتماد على أسواقها ومنافذها السهلة ، وهروبها من المواجهات الصعبة في السوق الأوروبي نفسه ، عدا عن صعوبة التنافس في السوق الأمريكي ، هو وضعٌ معرضٌ للإهتزاز وقد يعمق الأزمة الاقتصادية في فرنسا بكل ما يحتمل أن ينتج عنها من نمو في تيارات العنف الذي يتوالد في المجتمع الفرنسي نفسه أو يأتي محمولاً من مناطق نفوذها السابقة التي إبتليت بتاريخ سياسي دموي سواء في الجزائر أو لبنان أو رواندا أو زائير ، حيث كانت فرنسا قد أنعشت الديكتاتوريات الصديقة وتجاهلت قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان لأن الأولوية كانت دائماً هي في وجود سوقٍ تابعٍ يحرسه أي حاكمٍ قادر على السيطرة داخل بلاده بغض النظر عن مدى سيادة العنف وما يكابده مواطنو هذا السوق السهل من تحدياتٍ ومشكلات .

ولطالما إنخدعت دولٌ من العالم الثالث بالسياسة الخارجية لفرنسا التي قامت على ربطٍ محكم بين المنافع الاقتصادية سهلة التحقق التي يضمنها كائنٌ من كان من الحكام ، بشرط التأكد من قدرته على التحكم والسيطرة ، وكانت هناك على الدوام سياسةٌ فرنسية مزدوجة تحتل التأويل مثل الجملة الأدبية الفرنسية .. حيث يصبح لكل منطوق معنيان ، فلم يحدث في البلدان العربية مثلاً أن إتفق مترجمان من بيئتين مختلفتين على إخراج معنى واحد لقصيدة لجاك بريفيير كانا قد ترجماهما كلٌ في مكانه حيث ينتهيان عادة الى إخراج معنيين مختلفين .. وتنطبق هذه الحالة على اسلوب تحسس السياسة الفرنسية في العراق ، فلطالما وصفت الأوساط الرسمية العراقية فرنسا بأنها دولةٌ صديقة وأتاحت للأوساط الفرنسية ان تدس الأنف واليد في أدق الشؤون العراقية بما فيها السياسية والعسكرية في حين جرى التعامل مع دول غربية أخرى على أنها عدوة ، وعدٌ أي مستوى من الأخذ والعطاء مع أوساطها خيانةٌ للمصالح العراقية العليا ، وفي هذا سذاجة تتلبس في كثير من الأحيان أولئك الذين ريفوا السياسة وحرموا أنفسهم وجمهورهم من إدراك إزدواجية الخطاب السياسي الفرنسي ، إذ أن باريس مثل لندن وواشنطن دولةٌ طامحةٌ ولا تعطي الأولوية إلا لمصالحها العليا ، ولديها من الجواسيس والأجهزة السرية مثل ما لدى الآخرين وهي لا تبحث عن أصدقاء قدر ما تبحث عن أسواقٍ عليها حراسٌ مؤتمنون ، وتفعل ذلك كله مثل سواها الذين كانوا محط البغضاء والشك في بغداد دائماً .



إعتاد الرئيس صدام أن يصف العلاقة مع فرنسا بأنها (إشاعة دولية) عن صداقة كانت قوية في يوم ما ، وأبلغ (ميشيل فوزيل) رئيس لجنة العلاقات الخارجية في الجمعية الوطنية الفرنسية : لو لم تكن معروفين كأصدقاء لكم لتصرفت فرنسا على نحو إيجابي معنا(1) . وكانت تلك الإشارة كافية في عكس حالة إنهيار الثقة بين باريس وبغداد بعد عقدين من التعاون .

أما وقد فاز جاك شيراك في الإنتخابات الفرنسية ليحل رئيساً بدلاً من فرانسوا ميتران(2) ، فإن عودة (الديغولية) على أنقاض (الميترانية) ستعيد بعض ملامح السياسة الفرنسية التي ربما تكون قد تغيرت على مدى خمس عشرة سنة قدر تعلق الأمر في التعاطي مع العراق ، وعلى الرغم من أن شيراك كان يقول في ذروة حملته الإنتخابية (أن الحكومة العراقية لم تستعد مصداقيتها بعد) (3) إلا أنه سيكون من الصعب تجاهل العناصر الآتية في تكوين المشهد المحتمل للعلاقات العراقية الفرنسية بعد إنتخابه رئيساً لفرنسا .

أولاً : أن شيراك هو أحد مؤسسي العلاقات التقليدية بين العراق وفرنسا ، وأهم الفرنسيين الذين تعاطوا مع قيادات حزب البعث منذ مطلع السبعينات .

ثانياً : إرتبط الرئيس الجديد للجمهورية الفرنسية من الناحيتين العملية والمعنوية بالمشروع النووي العراقي ، وكان إمضاؤه على صفقة

مفاعل « اوزيريك – تموز » سنة 1975 نقطة التحول في علاقات التعاون النووي بين البلدين .

ثالثاً: أن شيراك لعب دوراً أساسياً فسي صفقة النفط التي عقدها « توتال » مع الحكومة العراقية سنة 1993 .

رابعاً: أن الحكومة العراقية ، قد تنحو الى تذكير جاك شيراك بمواقفها نحوه خلال حملاته الإنتخابية مطلع الثمانينات ، وقد تلجأ أيضاً الى التلويح بذكريات ذلك الماضي الشفاف من علاقات الصداقة .

خامساً: على الرغم من تراجع المسحة الشخصية للعلاقة مع الرئيس صدام حسين على خلفية أحداث أزمة الخليج التي أدان شيراك خلالها موقف بغداد ، إلا أن مستوى عريضاً من العلاقات مع بعض أفراد الطاقم العراقي لم تتعرض للإنهياء وقد تنشطت على خلفية المفاوضات التي باركها شيراك بين الحكومة العراقية وشركتي « الف » و « توتال » .

ويكفي أن فرانسوا ميتران ظل في سدة الرئاسة خمس عشرة سنة ، كانت فيها سنوات التعاون العسكري والسياسي مع بغداد خلال الحرب العراقية – الإيرانية ، إلا أنه لم يلتق طوال حياته مع صدام حسين ، ولم يعرف الرجلان بعضهما البعض ، ولم تنشأ بينهما لغة مشتركة فيها مسحة إنسانية وشخصية ، لكن الأمر يختلف كلياً مع الرئيس جاك شيراك الذي أسس علاقات شخصية وإنسانية ، عدا عن العلاقات السياسية ، مع الرئيس صدام وبات ممكناً القول أنهما يعرفان بعضهما ويستطيعان التخاطب على نحو يخلو من الوحشة وسوء الفهم ، دون أن يعني ذلك تجاهل النتائج التي ترتبت على تباين مواقفهما في أزمة الخليج .

وسيجد الرئيس الفرنسي الجديد ، في الصفقة الثنائية التي عقدها « توتال » و « ألف » لإستثمار حقول جزيرة « مجنون » ونهر « عمر » جنوب العراق ، مبرراً عملياً وإقتصادياً لدمج الشركتين وتحويلهما الى كتلة إستثمارية ضخمة تنافس العماليق النفطية المنافسة في الولايات المتحدة وأوروبا .

لقد إلتقت الشركتان في مواقع من العالم ، وافتترقت في مواقع أخرى .. وكان العراق والإمارات واليمن وقطر مواقع إلتقائهما ، في حين تباعدت المواقع الأخرى التي إستثمرت فيها الشركتان ، وسيكون وجود شركة عملاقة واحدة في صفقة العراق أكثر قوة من الناحيتين السياسية والعملية من وجود شركتين .. ورأسين .. وإرادتين .



لندن – موسكو

إعتاد طارق عزيز الإتصال بإدوارد هيث في كل مرة يغادر فيها العراق ، وقد فعل ذلك مرات عدة من نيويورك ، وباريس ، وروما ، وفيينا . فلقد كان الإثنان في حاجة الى إجراء حوارات طويلة والقيام بملاحقة شخصية لموضوعات ليس متاحاً لسواهما البحث فيها وهي تندرج تحت عنوان محدد : ما التطور الذي حصل على قنوات جون ميغور نحو الحكومة العراقية ؟ .. وقد أتاح إنحسار التعرض من قبل الإعلام الرسمي العراقي لشخص رئيس وزراء بريطانيا فرصة أكبر لهيث لكي يلفت إنتباه ميغور الى خلو الخطاب الرسمي في العراق من التجريح الذي إعتاد إستخدامه ضد رئيسة الوزراء السابقة مارغريت تاتشر .. لا بل ان وسائل الإعلام الرسمية صارت تتحدث بعد فترة وجيزة من زيارة هيث الى بغداد عن (تحول في الموقف البريطاني) .. وتُميز بينه وبين الموقف الأمريكي في مجلس الأمن .

أما ديفيد ستيل ، الذي سبق له ترؤس حزب الأحرار خلال الثمانينات وهو الحزب السياسي الثالث في بريطانيا ، فقد كان – بخلاف إدوارد هيث – أقرب الى قوى الوسط في السياسة البريطانية وتعود علاقاته بالعراق الى سنة 1980 عندما أدار الدكتور هشام الشاوي سفير العراق في لندن (آنذاك) أولى الحوارات معه بهدف إستقطاب قوة سياسية ثالثة كانت تخلق قدراً من التوازن في الصراع التقليدي بين

حزبي العمال والمحافظين ، وعندما قرر الذهاب الى بغداد ، كتب الى رئيس الوزراء للحصول على ضوء أخضر للقيام بهذه الزيارة ملوحاً بإهتمامه بموضوع حقوق الإنسان في العراق ، وقد أعطاه ميغور (تعليمات شخصية) بأن يوجه أسئلة محددة في العراق ويعود بالإجابات عليها الى رئيس الوزراء نفسه .. ووحده .. ومن هذه الأسئلة :

– هل تنوي الحكومة العراقية إختيار سياسة جديدة نحو مسألة حقوق الإنسان في حالة رفع الحظر الدولي ؟

– ما ضمانات إستعادة الشركات الصناعية البريطانية مكانتها في العراق ؟

– الى أين تسير العلاقات بين بغداد وكل من روسيا وفرنسا .. ألن يكونا الرابحين الرئيسيين في حالة رفع الحظر .. وعلى حساب المصالح البريطانية في العراق ؟..

لقد كانت الرسالتان – اللتان حملهما هيث وستيل – متشابهتين الى حد كبير .. فالرسل المختلفون كانوا يحملون رسائل واحدة .. ومن مرسل واحد هو رئيس الوزراء جون ميغور .. وقد أعطى هيث وستيل وعدين للحكومة العراقية في خلال سنة واحدة بالعمل على حث الحكومة البريطانية لتليين موقفها داخل إجتماعات مجلس الأمن .. لكن ذلك كان سيحصل تدريجياً .. وخطوة خطوة في إنتظار ما ستضمنه الحكومة العراقية من مصالح للشركات البريطانية في العراق ..

في خريف 1994 ، كان بإمكان لندن ان تتلمل في موقفها ، فقد عاد ديفيد ستيل رئيس الحزب الليبرالي السابق من بغداد ، ليقدم لرئيس الوزراء البريطاني جون ميغور تقريراً يجب عن السؤال الذي أعلنه مبكراً : ماذا يجري في العراق ؟ غير أن أجهزة الإستخبارات البريطانية أبرقت الى سفارتها في عمان عشية الإجتماع الدوري لمجلس الأمن في منتصف شهر أيلول (سبتمبر) 1994 تبحث عن إجابة لثلاث أسئلة :

الأول : ما مدى التدهور في الوضع الداخلي ، الإقتصادي والأمني ، .. وما إنعكاس ذلك على الحكم ؟..

الثاني : ما مدى جدية الحكومة العراقية في الإعراف بالكويت وحدودها الجديدة وما هو رد الفعل الشعبي المتوقع ؟.

الثالث : ماذا يفعل الروس في بغداد ؟

لقد كان السؤال الأول والثاني أشبه ما يكونان بإسئلة روتينية تطرح دورياً ، غير أن السؤال الثالث كان جديداً تماماً .. ولو كان السؤال : ماذا يفعل الفرنسيون في بغداد ؟ لبدا الأمر مفهوماً وفي مكانه من التنازع الطويل والمزمن بين لندن وباريس على ثروات العراق .

.. كانت هناك سلسلة من الملاحظات لخطوات الباحثين عن المعلومات الذين إتصلوا برجال أعمال عراقيين يترددون على موسكو ويتخذون من عمان مقراً لهم ، وكان ذلك كافياً للدلالة على أن الهاجس البريطاني نحو روسيا ما زال يتخذ من ذكريات صراع أيام الحرب الباردة دافعاً في أسلوب التفكير والإستنتاج ، وكأن الإتحاد السوفيتي ما يزال على أيام (كوسيجين) يوم كان البحث يجري بصورة سرية لإقامة قواعد عسكرية في العراق والتخلص من آخر ما كان قد تبقى من نفوذ سياسي وإقتصادي بريطاني بعد تأميم النفط سنة 1972 ، لكن لندن كانت بلا شك قد تحسست نوعاً من المعلومات التي تثير الحفيظة عن الهجوم الإقتصادي والدبلوماسي الروسي في إتجاه العراق عبر مصادرها في موسكو والنقاط القريبة من العراق ، فالروس مندفعون تحت ضغط المعضلة الإقتصادية لإسترجاع ستة مليارات دولار من ديون مترتبة على العراق ، وأنهم لأجل ذلك مستعدون للإستجابة لطلبات ذات طابع عسكري ، وربما أمني أيضاً بعد سنة كاملة على الزيارة الغامضة التي قام بها مدير المخابرات العراقية السابق صابر الدوري الى موسكو لتطمين الرئيس يلتسين حول عدم تورط العراق في دعم إتجاهات روسية مناهضة له .

ثم جاءت الأخبار الرسمية العراقية لتتحدث علانية عن إتفاق نفطي بعيد الأمد يُصدر العراق بموجبه كميات كبيرة من النفط الى روسيا ، ويمنح الشركات الروسية حق إستثمار النفط وإستخراجه من حقول الشمال التي كانت في أول قسمة للتركات الدولية بعد الحرب العالمية الأولى من حصة بريطانيا ، وتحدثت تلك الأنباء أيضاً عن إقامة مشاريع صناعية بتكنولوجيا روسية ، على أن تجري هذه الصفقة النفطية والصناعية الكبيرة تحت سقف عشرة بلايين دولار من التعاطي المتبادل الذي يستجيب فيه العراق لتسديد ديونه على دفعات لصالح

موسكو .. وكان التساؤل المنطقي حول تحفظ لندن ، قبل سواها من الأطراف الغربية على هذه الصفقة موقوفة التنفيذ الى ما بعد رفع الحظر الدولي عن العراق ، يتعلق بمدى رغبة الحكومة البريطانية في إبقاء الروس في حالة التطلع والإنتظار للمساعدات الموعودة من الولايات المتحدة وبريطانيا لاقتصادهم المتهاك .

والغريب ان وزير التجارة العراقي ذهب الى موسكو في شهر أيلول 1994 لاستقدام شركة روسية كبرى تدعى (مؤسسة ماشينوا يمبرت) لإصلاح المعدات والأجهزة في حقول نفط العراق و هي الشركة التي لم تستطع ، بعد خمس سنوات من إنحسار عملها في العراق ، العثور على أي زبون آخر في العالم كله ، ربما لغياب الثقة بمستواها التكنولوجي ووجود بدائل أفضل في حقل الصناعة النفطية في العالم .. بعد أن كان العراق يستخدم نصف طاقة التكنولوجيا الروسية في مجال النفط ، وتستخدم دول أخرى من حلفاء الإتحاد السوفيتي السابق النصف الآخر ..

وتغطي إتفاقية الصيانة وترميم المعدات النفطية خطأ للغاز بين بغداد والناصرية ومشروعاً لإستخراج النفط يقع الى الغرب من بلدة القرنة شمال مدينة البصرة .

غير أن العودة الروسية الى العراق عبر بوابة النفط والتكنولوجيا كانت مبعثرة الخطى لأسباب متضاربة ستقيد قدرتها على إحداث تغيير عميق في أسلوب إتصال العراق مع العالم بعد العزلة التي أُحيط بها منذ 1990 ، ومن ذلك :

أولاً: عدم وجود نموذج سياسي روسي جاهز للتعامل مع المنطقة يستطيع ردم الهوة التي حدثت بعد زوال الإتحاد السوفيتي السابق وغياب دوره التقليدي الذي تأسس على مدى سبعين سنة في الخليج والمشرق العربي ، وقد تحتاج موسكو الى خمس سنوات على الأقل لإعداد نموذجها البديل الذي يعوّض عن النموذج الغائب .

ثانياً: إضمحلال اللوبي المؤيد للتعامل مع موسكو في بنية الحكم العراقي بعد سلسلة التغييرات التي حصلت في السنوات العشر الأخيرة وشهدت تصفية أدوار أولئك الذين كانوا ينادون بالإلتفات شرقاً للبحث عن صديق دائم في موسكو ، وهو أمر ترافق مع بروز لوبي آخر في ذهنية الحكم وبنيته يدعو الى جعل فرنسا وألمانيا وإيطاليا ، وبدرجة أقل بريطانيا كبداًللخيار السوفيتي سابقاً والروسي من بعد .

ثالثاً: غياب القوة السياسية المحلية المؤازرة لفكرة التحالف مع موسكو بعد إنهيار الشيوعية الدولية التي كانت تتمتع من قبل بمؤازرة طواقم من الشرائح الإجتماعية والفكرية المنادية بإقامة تحالف بديل للتحالفات العراقية القديمة مع بريطانيا واللاحقة مع فرنسا .

رابعاً: مقاومة التقنيين العراقيين لتخلف التكنولوجيا الروسية وعدم ثقتهم بإنها خيار تكنولوجي صالح للتنافس بعد تجربة إستمرت ثلاثين سنة سئموا فيها من نموذج صناعي وتكنولوجي روسي أقل مرونة وأبطأ إستيعاباً للإستحداثات التي يجربها الغرب على تكنولوجيا العصر .

ومرة أخرى لم يكن فتح الباب أمام روسيا للإشتراك في التنافس العلني على العراق عبر إعطائها حق الإستكشاف والتنقيب في شمال البلاد وجنوبها هو الخيار العملي الذي يستجيب للفكرة التقليدية المقدسة في الضمير العراقي حول تحرير الثروة وتضييق فرص التنافس الخارجي عليها . فروسيا التي يحتاج 90% من تكوينها الصناعي الى التكنولوجيا الغربية ، والتي فشلت ، لأسباب فنية وسياسية ، في إستثمار نفط جنوب اليمن أيام تسببها عليه ، لم يكن لتقدم للعراق بديلاً تكنولوجياً أو سياسياً أو عملياً يستجيب لهدف كسر العزلة وتطوير قدرات البلاد في الصناعة والنفط .

غير أن عيني بريطانيا ، ولأسباب تتعلق بالنزعة الى غلق الأبواب في وجه الروس ،كانتا تتوزعان في رصد باريس وموسكو على مستوى متقارب ولإعتبارات ليست متشابهة تماماً .



كانت ثمة أهمية لاطاليا أثناء الحرب الباردة بين الشرق والغرب ، أما اليوم فإنها ساحة رماد .. وبات على سياسيينها أن يجمعوا نثاره ليعيدوا ترتيب الأدوار في الحياة السياسية الداخلية للبلاد ، حتى يبدو أن إنهيافاً كاملاً للنظام السياسي السابق يكاد يكون المآل الأخير لتداعيات ما بعد الحرب الباردة .. وحرب الخليج التي خرجت منها بدون غنائم ، بل قد تكون هي من الدول المتضررة بسبب غياب فرص الإستثمار في العراق وعدم منحها حصة للمشاركة في إعادة إعمار الكويت . كما فرضت الولايات المتحدة على إيطاليا التوقف عن بيع السلاح الى إيران والعراق وليبيا ولبنان فخسرت أسواقها التقليدية لتصريف السلاح ، وقد حصل ذلك في أسوأ فترات الركود الإقتصادي منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية ... كذلك فإن الصراع السياسي الإيطالي تكرس للبحث عن النموذج السياسي الأصح لمستقبل البلاد أكثر مما نحا الى أي إتجاه يتعلق بالسياسة الخارجية والبحث عن الأدوار الإقليمية ، لا بل أن موقفها المؤيد ، في وقت مبكر ، لإتفاقية « الجات » قد جعلها أكثر عرضة للتأثر بالموقف الأمريكي منه الى التأثر بالموقف الأوروبي ، وهو ما جعلها على طرف نقيض أمام فرنسا التي كانت تختنق بأزمة العجز عن تصريف محاصيلها الزراعية سنة 1993 .

أجرت شركة النفط الإيطالية الحكومية « ENI » مفاوضات تفصيلية في بغداد خلال سنة 1993 بهدف الحصول على عقود طويلة لشراء النفط العراقي الخام بأسعار تفضلية تقل عن أسعار السوق بنسبة 20 - 25 % وأمضى مديرها أوقات طويلة في ثلاث زيارات عمل الى العراق بعد أن تيقنوا أن منافسيهم الفرنسيين قد سبقوهم الى الإتفاق مبدئياً على إستثمار بعض حقول النفط العراقي ، إلا أن الإيطاليين عجزوا عن بلوغ مرحلة التعاقد مع العراقيين لإعتبارات بعضها ذو طابع محلي إيطالي أكثر منها إعتبارات سياسية خارجية ، فقد وجدت الشركة نفسها فجأة بدون عرأب بعد إنسحاب الرعاية التي كان الحزب الإشتراكي الإيطالي يوفرها لها قبل إنهياف أدوار القوى السياسية التقليدية في إيطاليا والبدء بإنتخابات محلية مهدت لإستقالة الحكومة والإعلان عن إنتخابات عامة في نهاية شهر مارس « آذار » 1994 ، وصار عليها أن تتخلص من فضائح مالية وتبحث عن غطاء سياسي جديد أو معدّل ، إذ ليس بإستطاعة شركة كبرى في إيطاليا أن تعقد صفقة معقدة وحساسة من طراز ما خطت له مع العراق بدون عرأب .. وهو الأمر الذي أظهر خطوات الإيطاليين وكأنها تضرب في مواضعها بإنتظار قوة دفع محلية لتتحرك الى أمام ..

في نيسان 1994 لحق إثنان وثلاثون من رجال الأعمال الطليان بأكبر وفد تجاري يذهب الى العراق بعد ثلاث سنوات ونصف من القطيعة بتنظيم خاص من غرفة التجارة العربية الإيطالية ، وكان الشعار الذي تبناه رجال الأعمال الإيطاليون (نحن جديرون بالمنافسة) في إشارة الى أن روما كانت قبل إثنتي عشرة سنة تنافس بطايرتها « الفاجيت » بريطانيا وفرنسا اللتين عرضتا على العراق طايرتيهما « الهوك » و « الميراج » حين كان على بغداد أن تختار واحدة من الطائرات الثلاث وأجرى طياروه مناورات على طايرة الفاجيت ووجدوا فيها ميزات كثيرة غير أنهم إمتطوا في النهاية طائرات الميراج الفرنسية وأدخلوها الى جوار طايراتهم السوقيتية الشهيرة .

على أن أهم إنجاز كان من حصة شركة AGIP النفطية الإيطالية التي ظلت حتى صيف 1994 تتفاوض للحصول على إمتياز إستثمار نفوط حقول المناطق الغربية من العراق ، حيث توجد مكامن نفط غزيرة وقريبة من سطح الأرض مشابهة في خصائصها لأبار النفط السعودية الواقعة شمال مدينة الرياض ، ومع أن مفاوضات الشركة الإيطالية كانت تسير جنباً إلى جنب مع مفاوضات شركتي « الف - وتوتال » الفرنسيتين إلا أن العراق لم يوقع مذكرة تفاهم كتلك التي وقعها مع الفرنسيين .. وكان قد أنجز دراسة تنفيذية في 250 صفحة ووصل مع الشركة الإيطالية في حزيران « يونيه » 1994 إلى عبارة : (كل شيء جاهز للتوقيع) .. لكن أحداً لم يكن قد وقّع على الورق حتى ذلك الوقت وفي هذه الفترة المتخلخلة من تاريخ السياسة الإيطالية أُعيد توزيع القوى الحزبية المؤيدة للعراق والمناهضة له ، الى جانب القوى المؤيدة لإسرائيل والمناهضة لها ، والقوى المؤيدة للعرب تحت يافطة إيجاد حل سياسي لمشكلة الشرق الأوسط ، وظهرت فئات من آخر برلمان إيطالي قبل إنتخابات ربيع 1994 تختار علناً الدعوة الى التعاطي مع العراق وقفل الصفحة التي فتحها « دي ميكليس » وزير الخارجية

خلال حرب الخليج ، لذلك كان وفد برلماني قد زار العراق في خريف 1993 وكانت الأغلبية فيه من أقصى اليسار ومن اليسار الشيوعي ، والأقلية من قوى الوسط ، وعنصر واحد من قوى اليمين ، وبدا أن أياً من القوى السياسية لم يشأ الغياب عن ذلك الوفد الذي قام بأول محاولة إختبار لإمكانات الإنفراج مع بغداد بعد حرب الخليج .. إلا أن هذا الوفد عاد الى روما ليجد أحزابه تغوص في أحوال الفوضى السياسية والمالية وفي مواجهة صعود قوى منافسة وإجراءات إعادة توزيع جديدة في الأدوار والأوزان ..



سيكون السيد طارق عزيز أول مسؤول عراقي كبير يزور إيطاليا منذ حرب الخليج بعد أن كان قد مرَّ فيها من قبل دبلوماسيون ثانويون سعوا الى ترميم العلاقات التي قطعتها الحكومة العراقية من جانب واحد عند إندلاع الحرب .

كانت وجهة السيد عزيز هي الفاتيكان حيث إجتمع مع البابا يوحنا بولس الثاني ورئيس حكومة الفاتيكان السنيور « انجيلوسودانو » ، ولم تخرج أية تفاصيل عن فحوى اللقاء مع البابا ، غير أن « سودانو » أعاد كلاماً كان قد صدر عن الحبر الأعظم خلال إستقباله لدبلوماسيين أجانب في نهاية 1993 إنتقد فيه جميع أشكال الحظر المفروضة منذ سنوات طويلة، وكان البابا يقصد في حينه حالة كوبا من منطلق أن الحظر الإقتصادي على الدول يؤذي الفقراء.. ان البابا لم يتردد من قبل في إظهار التعاطف مع الشيوعيين في «كوبا» المحاصرة والمسلمين في « سراييفو» المحاصرة .. وعلى المستوى نفسه مع العراق أيضاً ..

وكان هناك موضوعان أكثر حساسية من مجرد مناقشة البابا للتضامن مع شعب العراق ضد الحظر الدولي ، فقد تعيّن على السيد عزيز أن يشرح أوضاع المسيحيين في العراق الذين إزدادت أعداد المهاجرين منهم إلى الخارج منذ نهاية الحرب ، كما كان عليه أن يؤكد بكلمات واضحة إستعداد الحكومة العراقية للإندماج في عملية سلام شاملة في منطقة الشرق الأوسط مُدكراً بالحوار الذي جرى مع المبعوث البابوي الى العراق « اكيلى سلفستريني » حول مسألة الإعراف بإسرائيل ، وقد يكون جدد دعوة سابقة لكي يقوم البابا بزيارة الى العراق .

والتقى المسؤول العراقي مع شخصيتين سياسيتين إيطاليتين تقفان على النقيض من بعضهما هما « جوليوماشيراتيني » رئيس مجموعة الفاشيست الجدد في مجلس الشيوخ وأحد أطراف الإئتلاف الثلاثي في الحكومة التي يرأسها السنيور « بير لوسكوني » ، أما الشخص الثاني فهو السنيور « فاوستو بيرتونوتي » رئيس حزب إعادة تأسيس الشيوعية وهو أحد أطراف المعارضة ..الى جانب لقاءه مع نائب رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ كما زار « جوليو أندريوتي » وإجتمع معه لساعتين .. أما على مستوى رجال الأعمال ومديري الشركات فقد إلتقى مع رئيس غرفة التجارة العربية الإيطالية السنيور « ماريني » وأحد مسؤولي شركة فيات .

وكان من الواضح أن المسؤول العراقي جاء ليقول كلمة في الفاتيكان لا ليثبت رسالة في مسامح السياسيين الإيطاليين ، وقد ترك لنفسه الفرصة مفتوحة للقيام بزيارة أخرى إلى روما سيسعى فيها الى ملاقات مسؤولين حكوميين هذه المرة .

لم يكن الطرق على باب روما هو الخيار المثالي للدبلوماسية العراقية ، فإيطاليا ليست عضواً دائماً في مجلس الأمن ، وهي أيضاً ليست دولة قائدة في أوروبا مقارنة ببريطانيا وألمانيا وفرنسا ، غير أن الطرق على باب روما وبوابة الفاتيكان فيها بالتحديد كان يقصد به إرجاع الصدى الى مسامح أخرى ليس مستبعداً أن يكون بعضها في الشرق الأوسط نفسه في مقدمتها إسرائيل .. أما إذا كان المقصود بالطرق على باب روما فتح أبواب الغرب فلا شك أن هذا الباب ليس هو الباب المثالي ولا الباب الكبير .. وقد لا يزيد في المقارنة عن مجرد كونه شبكاً صغيراً يلجأ إليه كل من يعجز عن بلوغ الأبواب الكبيرة .



التقى رجل الدين العراقي الشهير «رفائيل بيداويد» كبير بطاركة الكلدان مع اندريوتي في روما خلال شهر كانون الثاني «يناير» 1994 ليعاود كسر الجليد وتشجيع السياسيين الإيطاليين على دعم مبادرة لرفع الحظر الدولي عن العراق .

كانت ثمة قناة أخرى قد تأسست بين الفاتيكان وبغداد عندما إنضم المطران «هيلاريون كابوتشي» ليكون حلقة إتصال بين الحكومة العراقية والبابا ، وعمل من جانبه على تشجيع الحبر الأعظم للقيام بزيارة تاريخية الى العراق يمكن أن تتحقق فيها أغراض عدة منها : إنعاش مناخ السلام في المنطقة وبلوغ ما فشل الكاردينال «سيلفستريني» في بلوغه ، وكان على كابوتشي أن يقوم هو بزيارة بغداد للتمهيد للزيارة الأكبر التي لم يرفض البابا قبولها من حيث المبدأ ولكنه لم يقرر إعلان موقف القبول هذا أو تحديد موعد لها .

فقد ذهب الى البابا يوحنا بولس وفتح أمامه ملف العراق .. كان عليه أن ينبه الى أن الكاردينال «سلفستريني» خلف ندوباً في العلاقات مع بغداد وأن إحياء فكرة قيام الحبر الأعظم بزيارة العراق هو مشروع لا ينبغي إنهاء البحث فيه .. وتوقف قليلاً ليطلب من البابا إستقبال السيد عزيز ، وانتظر ليقس رد الفعل ، وقبل أن يجيب ، إستدرك المطران كابوتشي ، ليوضح أمراً محدداً : أن عزيز لا يطلب غير السلام عليكم وسيأخذ من وقتكم خمس دقائق فقط .. وألحق أنني صاحب فكرة عقد هذا اللقاء ..

فأجاب البابا : إنني أرحب بزيارته ..

وخلال بضعة أيام كان المسؤول العراقي قد أكمل إجراءات مجيئه الى روما للمرة الأولى منذ حرب الخليج وكان هدفه محدداً (اللقاء مع البابا) ووجد لدى رئيس حكومة الفاتيكان «سودانو» الفرصة للحديث بصورة ثنائية .. وقال له : لن أخذ من وقت البابا غير خمس دقائق .. سأؤدي واجب السلام .. فرد سودانو : إنّ تعليمات الحبر الأعظم تقضي بأن تأخذ كل ما تريده من وقت وهو يريد أن يستمع منك بصورة مطولة حول أوضاع العراق ، وظروف مواطنيه المسيحيين ، وموقفكم من الحوار بين الأديان ، وعلاقة بلادكم بعملية السلام في الشرق الأوسط .. فلا تتردد في الإفصاح عن كل شيء ..

وتسنى للمسؤول العراقي أن يمضي أقل من نصف ساعة مع البابا وجد فيها متسعاً من الوقت ليقول : إنّ العراق لن يعارض عملية السلام .. وإن بغداد تتطلع الى قيامه بزيارة تاريخية إليها .. لكنه خرج دون الحصول على إستجابة لهذه الدعوة .. لقد إستمع إليه البابا وتحدث عن أحزان الناس وعذاباتهم والمسؤولية الجماعية في تخفيف آلامهم .. وخاصة أولئك الذين يعانون بسبب الحصار في مناطق عديدة منها العراق .

حصل تبادل في الأدوار داخل التشكيلة الحكومية لدولة الفاتيكان ، إذ إنحسر دور الكاردينال «اكيلي سلفستريني» من العراق منتصف 1993 وتفرغ للواجبات الكنسية ، وتولى «سودانو» رئيس الحكومة و«توران» وزير خارجية الفاتيكان الملف الجديد (دمج العراق في عملية سلام الشرق الأوسط عبر حوار عراقي – إسرائيلي) كما ذكر لي ذلك المطران كابوتشي الذي إستدرك (بأن دور الفاتيكان يبقى في النهاية ذا طابع إنساني وديني أكثر منه دوراً سياسياً مباشراً) .. والغريب أن هذا الأسلوب في الفصل والتمييز جاء من المطران كابوتشي الذي تتهمه أوساط كنسية وأخرى إسرائيلية بأنه تجاوز دوره الديني ليقوم بدور سياسي قبل وبعد خروجه من القدس ، وأنه هو نفسه كان يقوم بمهام سياسية سرية شديدة الحساسية والأهمية يتعلق بعضها بمسألة (إندماج العراق في عملية سلام كبرى تجري في الشرق الأوسط) .

كانت لدى مطران القدس المقدرة على تلخيص المحنة .. الكل في مأزق ويبحث عن مخرج منه .. فهو يقول : (لقد قام جبل من العذاب .. ومن واجبي أن أرمي قطرة في بحر .. لعل البحر يمتلئ .. عندما يتقدم كل شخص ليسكب ما عنده من ماء .. لذلك ذهبت الى بغداد بعد الثاني من آب 1990 وقلت للرئيس صدام حسين : إنني أركع وأقبل قدميك .. فلتخرج من الكويت حتى لا تقع الحرب .. ويوم جاء طارق عزيز الى روما جلسنا وحدنا ساعتين ونصف وقلت له أن على العراق أن يجد له مكاناً في هذا الزمن وهذا المكان من العالم .. وأنا أرى أن الإعتراف بالحدود مع الكويت هو نصف الطريق الى إسرائيل .. وأن المصالحة مع إسرائيل ستكون من خلال المصالحة مع أمريكا) .

ويستدرك رجل الدين الكاثوليكي المبعد من القدس فيقول : (إنهم يريدون إعلان نهاية حالة الحرب بين إسرائيل والعراق ، لكنهم لن يعطوا العراق شيئاً .. لن يكونوا إيجابيين معه ، لكنهم لن يكونوا سلبيين ضده)



ثمة لعبة خطيرة ، هي القبول بفتح الأبواب أمام جميع اللاعبين للإشتراك في الصراع على العراق ، وإخراج هذا الصراع من طابعه السري الخفي إلى إشكاله العلنية الصريحة ، بحيث يصبح العراق موضوعاً للصراع بسبب ثروته وموقعه وثقله الإقليمي ، كما يصبح في الوقت نفسه ساحة للصراع يُصفي المتنازعون فيه حساباتهم بعد أن يجعلوا منه المكان الذي تتقرر فيه إحدى صفقات القسمة الدولية في مرحلة تشكل نظام عالمي جديد .

وكانت مصلحة العراق إبقاء هذا الصراع حذراً وموضع تحفظ مادام إلغاؤه ومنعه أمراً غير ممكن ، فمنذ إستقلال العراق حين حظي البريطانيون بالحصة الأوفر في هذه البلاد كان هناك تنازع دولي مُركَّب إشتراك فيه لاعبون دوليون رئيسون مثل الإتحاد السوفيتي السابق وفرنسا وبدرجة أقل الولايات المتحدة ، وقبل ذلك كانت هناك محاولات ألمانية للإشتراك في التنافس على العراق عبر عنها بقوة المشروع التاريخي لمد سكك حديد من برلين إلى بغداد ، كما ظهر على المسرح السري للصراع متنافسون إقليميون أقل أهمية من المتنافسين الدوليين الكبار ومنهم مصر في عهد الرئيس الراحل جمال عبدالناصر وتركيا وإيران .. غير أن جميع تلك القوى والدول لم تتمتع بفرصة الصراع العلني على العراق وكانت تخفي أهدافها الحقيقية وراء طروحات فكرية من جهة وتحت عروض للمنفعة الثنائية من جهة أخرى ، ولذلك لم يبلغ الأمر أن خرجت تلك الأهداف الى العلن وأن كان العراق ساحة علنية لتصفية الصراعات ، لا بل كانت هناك فرص كثيرة تعطي العراق الأرجحية في لعب دبلوماسية سرية تحقق له أعلى مستويات المنفعة وتمكنه من الحفاظ على إستقلاله ضمن المفاهيم السائدة في العقود الأولى التي مرت على البلاد بعد الإستقلال في سنة 1921 .

كان الأمر يحتاج إلى قدر عالٍ من الكفاءة في تنفيس الصراع على البلاد وإمتصاص الشحنات العالية لتدافع المتنافسين بدل القبول في دخول لعبة المناورة العلنية بين القوى الدولية المتنافسة التي يمكن ان تتفق في كثير من الأمور على حساب العراق إذا جرت تنازلات متقابلة في مناطق أخرى من العالم في هذه المرحلة القلقة من تاريخ العلاقات الدولية التي كثرت فيها الحروب الأهلية وإنحسرت فيها الحروب الإقليمية بصورة مؤقتة منذ حرب الخليج ، وربما كان من نقاط ضعف الموقف العراقي في المناورة السياسية بعد الحرب هو أن الحكومة العراقية كانت قد دخلت في الصراع على الخليج بأصدقاء محدودين وخرجت منه بلا أصدقاء مؤثرين في الساحة الدولية ، ثم وجدت نفسها تحت ضغط نتائج الحرب تقبل الإستجابة للصراع الدولي الذي تشبه بعض جوانبه صورة الصراع في بداية القرن بين فرنسا وبريطانيا على دول المشرق العربي ومنها العراق ، والتي لم تحسم آنذاك إلا من خلال صفقة فرنسية بريطانية لتقاسم النفوذ كما عبرت عنها إتفاقية سايكس بيكو والتزامات مؤتمر سان ريمو .

وشهدت مرحلة ما بعد حرب الخليج التلاشي شبه الكامل للدور البريطاني في العراق بعد سلسلة تراجعات بدأت عند نمو الدور الفرنسي في هذا البلد منذ نهاية الستينات من هذا القرن .

ويؤشر إضمحلال الدور البريطاني بداية مرحلة جديدة يفتح فيها الصراع الحاد بين الولايات المتحدة وفرنسا للإستحواذ على إقتصاديات العراق ومستقبل علاقاته الدولية ، خاصة بعد إنهيار الإتحاد السوفيتي الصديق القديم الذي خلف وريثاً لم يبلور بعد سياسة واضحة المعالم نحو العراق ومنطقة الخليج والمشرق العربي ، فروسيا التي يفترض أنها وريثة العلاقات السوفيتية القديمة في المنطقة ستحتاج الى عقد كامل لكي تبدأ العودة الى هذه المنطقة كلاعب رئيس بعد أن تكون قد تمكنت قبل ذلك من توصيف الشكل النهائي لعلاقاتها في منطقة القرم وأزاء دول أواسط آسيا كما يفترض انها ستكون قد تمكنت عندئذٍ من إعادة ترتيب الأولويات في سياستها الدولية .

وسيستمر الجذب والجذب المقابل بين باريس وواشنطن في عملية كونية شاملة يحتل فيها العراق جزءاً من خارطة مترامية الأطراف .. حيث تراجع الفرنسيون في البوسنة وقبلوا بإنسحاب مؤقت في لبنان وتراجع كبير في الخليج ، وسعوا إلى تطوير علاقاتهم السياسية

والإقتصادية مع ليبيا وبدا أنهم سيقبلون بتقييد دورهم الفتي في اليمن ، كما سيقبلون بحل وسط في شمال إفريقيا على حساب حصصهم السابقة في هذه المنطقة ، في الوقت الذي سيظهرون مزيداً من التمسك بمناطق نفوذهم في غرب إفريقيا وجنوبها بعد ضمور الدور البريطاني ومع عدم وجود تنافس أمريكي كبير ، وليس مصادفة أن يكون الرئيس فرانسوا ميتران أول رئيس يزور جنوب إفريقيا الجديدة في وقت كان عدد الشركات الفرنسية العاملة في هذا البلد يزيد بعشرة أضعاف على عدد الشركات البريطانية الموجودة فيه .

أما العراق فسيكون من الصعب على الفرنسيين قبول تراجع شامل لدورهم فيه.. وسيكون أكثر ما يستطيعون تحمله هو عقد صفقة مع الأمريكان لضمان حصة فرنسية في نفط العراق وتجارته ، وهو ما يفسر السبب الذي جعل الفرنسيين يذهبون بأنفسهم لدعوة الشركات الأمريكية للمشاركة معهم في استثمار حقول جزيرة مجنون ونهر عمر ، حيث يُنتظر أن يُستخرج من هذه المكامن مليون ومئتان وخمسون ألف برميل من النفط الخام يومياً .. فليس الفرنسيون في الوضع الذي يستطيعون فيه الإستفراد بهذه الصفقة الهائلة لوحدهم ، ولا هم أيضاً من سيقبل الإنسحاب كلياً من مثل هذه الصفقة ، ولذلك ذهبوا الى فكرة إستقدام مشاركين أمريكيين الى الصفقة ليسدوا الباب أمام قيام بغداد نفسها بهذا العمل على حساب مصالح الشركات الفرنسية .

فهل سيكون العراق معركة فرنسا الكبيرة والأخيرة ؟

وهذا يعني أن كثيراً من الملفات ينبغي أن تُغلق قبل ان يهدأ الصراع على العراق ، كما يعني أن نموذج التعامل مع هذا البلد من جانب فرنسا سيُطبق في التعامل مع دولٍ أخرى تعيش أوضاع مشابهة لأوضاعه وتخضع لمستوى من العزل الدولي كما هو الحال مع ليبيا التي تتمتع بمخزون نفطي محدود الكم وموقع مهم يمثله الساحل الليبي الواسع الذي يقابل جنوب أوروبا ، بحيث سيكون أحد العوامل المرجحة في المعركة الوهمية المفترضة بين غرب شمال إفريقيا وأوروبا ، كما أن من مظاهر التشابه بين العراق وليبيا أنهما لم يصبحا ساحة للتطرف الديني ونمت الحاجة إليهما في مواجهة ما يُعرف بالحركات الإصولية التي إنتعشت في محيط كل منهما ، ولن يكون في مقدور باريس أن ترضى بدور رمزي في النموذج العراقي الذي سيصلح للتطبيق في ليبيا أيضاً .

إنّ الذي يمنع إستحواذ الفرنسيين على إقتصاديات العراق هو أمر أكثر تشابكاً وإختلاطاً مما يبدو للوهلة الأولى فوق سطح الأشياء ، إنّه سيتيح تداخل المصالح للشركات متعددة الجنسية أن تجري دولٌ عديدة صفقات مقايضة وتنازل من خلف الستائر بحيث يخرج المتنافسون في النهاية وقد وضعوا إمضاءاتهم على صفقات وسط لا خاسر فيها .. وليس بإمكان باريس في مثل هذه الحالة أن تتجاهل أن تسعاً من الشركات الإثنتي عشرة النفطية الكبرى في العالم مسجلة في الولايات المتحدة ، وأن فرنسا لا تملك إلا واحدة من هذه الشركات الكبرى ، ناهيك عن أن « الأخوات السبع » وهي الشركات الصناعية الأمريكية الكبيرة تقيم في ما بينها علاقات ضامنة للمصالح المتقابلة وتعطي الأولوية لصالح بعضها البعض على حساب مصالح أية شركاتٍ أخرى ، الى جانب ما تتمتع به الشركات الأمريكية من قدرة في التأثير على الشركاء الأوروبيين بسبب ما تملكه من حصص واسعة في ممتلكات هؤلاء الشركاء ، الى الحد الذي بدا فيه أن كل الطرق التي لجأ إليها العراق كانت تؤدي الى واشنطن .. فالشركات الكندية التي ذهبت الى بغداد كانت في حقيقة الأمر شركاتٍ متعددة المصادر في التمويل وتعتمد في الدرجة الأولى على رأس المال الأمريكي إذ لا جنسية للشركات الكبرى كما كان « اندرو روبنسون » السفير الكندي في عمّان يقول لي معلقاً على دور الشركات الكندية في العراق واليمن ودول أخرى .. ملمحاً أن الشركات تمر من عمّان الى بغداد دون إشعاره ، لأنها مستقلة لذاتها ، ومملوكة لأكثر من رأس مال دولي وليست كندية بالمعنى الكامل .

أما الشركات الإيطالية ، وخاصة المعنية منها بالصناعة النفطية بما فيها المملوكة للدولة ، فكانت متداخلة في المصالح وفي مجال تبادل الخبرات والمعلومات مع معظم شركات الصناعة النفطية في الولايات المتحدة ، ناهيك عن أن شركة Shell لم تكن مجرد شركة هولندية إذ أنها كانت ملتقى لمجتمع من الشركات والمصالح بما فيه الأمريكية ، ولم يحصل أن إتصلت أي شركة أوروبية للصناعة النفطية بالعراق دون ان تكون شركة Mobil الأمريكية قد أخذت علماً مسبقاً بذلك وعلماً لاحقاً بأية نتائج يمكن أن تكون قد توصلت إليها .

ولا يمنع ذلك من التنبيه الى أن حركة مديري الشركات الصغيرة المتوسطة ما بين العراق وكل من لندن وباريس وروما لم تكن لتصنع علاقات

سياسية أو تعيد بناءها ، وأنّ العلاقات التجارية على هذا المستوى هي عنصر واحد ، وهو عنصر غير حاسم في تكوين علاقات سياسية ، إذ أن بين هؤلاء المتسوقين والباعة وعارضي الخدمات والباحثين عن الإستثمارات الكثير ممن لا يملكون نفوذاً على مراكز صنع القرار السياسي في بلادهم ، وقد يعطون وعوداً أكبر من قدراتهم الحقيقية ، بالتالي فإن عدم الفرز بينهم قد يزيد إضطراب الرؤية ويضيع مزيداً من الوقت في الزمن الحرج ..

فالعراق هو ساحة المعركة الأكبر بالنسبة لفرنسا ، فهي تناور في ساحات أخرى وتقبل فيها قدرأ من المساومة والتراجع ، غير أنها في العراق تشعر أن هناك فرصة للحصول على نتائج جهد متواصل إستمر أكثر من ربع قرن وقام على أساس سياسي ونفعي وعملي ، ولا بد من القبول بتضحيات في ساحات أخرى من أجل المكوث في العراق ، كما سيقبل الفرنسيون بإقتطاع جزء رئيس من حصتهم التي يتوقعونها ليعطوها برضاهم للأمريكان من أجل أن يأمنوا عدم مقاومة الشركات الأمريكية لهم في العراق من خلال إستمرار الضغط لتأخير رفع الحظر الدولي عنه ، وبالتالي تعطيل فرصة الشركات الفرنسية للمباشرة في تنفيذ مشاريعها « مجنون » و « نهر عمر » ..

.. وفي مشهد من هذا النوع ، فإنّ إرادة الجانب العراقي تكاد تكون مشلولة في تحديد الطريقة التي سيستقر بها الصراع الفرنسي – الأمريكي على العراق أو معرفة موعد أو أسلوب الإقتسام المحتمل لثرواته ..

إنّ العراق ليس من الأوطان التي تصلح للعرض في المزاد العلني .. ولذلك فإنّ الحل الوحيد أمامه هو في إيقاف لعبة فتح الباب أمام التنافس فيه وعليه ، والإندماج في نظام إقليمي للتعاون والتكامل النفعي والمصلحي ، وإقامة علاقات منفتحة مع الجميع على أساس ما يتحقق من شروط مفاضلة لصالحه .. لا لصالح المتنافسين عليه الذين يمكنهم في النهاية أن يتفوقوا على حسابيه .. وحساب مصالحه .. وحتى لا يتقرر مصيره على أيدي الآخرين في لحظة قلقه من تاريخه .. وتاريخ علاقاته بالعالم تحت أي ظرف ضياع أو ضيق .